



«مدونة الأخلاقيات الأكاديمية»
مدماك آخر في بنين
«الثورة اليمينية» في إسرائيل!

صفحة (5) من

ثروات أكبر
500 ثري في إسرائيل
ارتفعت بنسبة 23%
خلال عام واحد!

صفحة (7) من

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٧/٦/٢٠م الموافق ٢٥ رمضان ١٤٣٨هـ العدد ٤٠٢ السنة الخامسة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رئيس «البيت اليهودي» يقدم مشروع قانون ينص على وجوب موافقة 80 عضو كنيست على أي قرار يتعلق بتقسيم القدس!

تعليقات صحافية: بينيت يخاف من إرادة الرأي العام* نتنياهو وريفلين: هضبة الجولان يجب أن تظل خاضعة لـ «السيادة الإسرائيلية»*

58 بالمئة من الإسرائيليين
يؤيدون حظر التعبير عن
آراء سياسية في مؤسسات
التعليم العالي!

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته قناة التلفزة في الكنيست بواسطة معهد «بانس بوليتيكس» المتخصص في شؤون الاستطلاعات في نهاية الأسبوع الفائت، أن 58 بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون وثيقة «المدونة الأخلاقية» التي وضعها البروفسور آسا كاشير بناء على طلب وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت وتنص على أنه لا يجوز للمحاضرين الأكاديميين التعبير عن رأيهم في مواضيع سياسية أمام طلبتهم إلا إذا تطلبت المواد الدراسية ذلك، وأن 34 بالمئة يعارضونها.

وقال 45 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إن هذه الوثيقة لا تمس الحرية الأكاديمية، في حين قال 39 بالمئة إنها تمس بها.

ويحظر بند آخر من هذه الوثيقة على أفراد الطاقم الأكاديمي أن يشاركوا في مقاطعة أكاديمية لمؤسسات تعليم عال ويمنعهم من دعوة الآخرين إلى المشاركة في مقاطعة كهذه، كما ينص على عدم جواز تعاون برامج دراسية أكاديمية مع جمعيات تصنف بأنها سياسية.

وأثارت وثيقة «المدونة الأخلاقية» ردود فعل معارضة ولا سيما في مؤسسات التعليم العالي، حيث وقع نحو 1000 محاضر في الجامعات الإسرائيلية على عريضة يعلنون فيها التزامهم بتجاهل الوثيقة.

كما أعلنت لجنة رؤساء الجامعات الإسرائيلية في بيان صادر عنها، أن أفرادها يعارضون بشدة وضع «مدونة أخلاقية» حول السلوك المقبول لأعضاء السلك الأكاديمي في إسرائيل. ووصفت اللجنة هذه المدونة بأنها مجموعة قواعد تملئها المؤسسة السياسية وأكدت أنها تسلب مؤسسات التعليم العالي حرية تحديد سلوك العاملين في السلك الأكاديمي، ما يعد انتهاكا خطرا وأساسيا للحرية الأكاديمية.

وأعرب اتحاد الطلبة الجامعيين الإسرائيليين عن معارضته للوثيقة، وقال رئيس الاتحاد إن المدونة أبعد ما تكون عن هدفها الأخلاقي الظاهر وأكد أن كل شيء سياسي ومن المستحيل الفصل بين السياسة والمجال الأخرى في الحياة لا سيما في المجال الأكاديمي.

[طالع تغطية خاصة- ص 10]



(أفب)

القدس المحتلة: تضيق ميداني و«هجمات» قانونية.

عقد في مستوطنة كتسرين في الجولان الأسبوع الفائت، بأن تبقى هضبة الجولان تحت السيادة الإسرائيلية إلى الأبد. وأضاف نتنياهو أن إسرائيل لن تتسحب من هضبة الجولان ولن تتخلى عنها لأنها لها، وأشار إلى أن منطقة الجولان شهدت قبل آلاف السنين ازدهار القرى اليهودية، وخطب المشاركين في المؤتمر قائلا: «إنني أنصحكم بعد اختتام هذا المؤتمر بزيارة عشرات المعابد اليهودية التي نعيد ترميمها هنا. ماذا تشاهدون هنا عندما تفرون معرقة في الأرض؟ هل تظنون أنكم ستشاهدون آثارا أخرى غير الآثار اليهودية؟ إننا نشاهد هنا المعابد والمصاييح والكتب المكتوبة باللغة العبرية التي تعود إلى فترة التلمود. إن الجولان لنا، كان لنا في الماضي وسيبقى كذلك، وبطبيعة الحال لو لم يكن لدينا حضور هنا، لكان الإسلام المتطرف موجودا، وتذكر كلنا ما هي تداعيات ذلك».

هضبة الجولان في نهاية الأسبوع الفائت في مناسبة إحياء الذكرى السنوية الخمسين لحرب حزيران ١٩٦٧، أن على دول العالم الاعتراف رسمياً بهضبة الجولان كجزء جوهري من دولة إسرائيل نظراً لكونها أساسية في كل ما يتعلق بوجود اليهود كشعب، وأكد أن مرتفعات الجولان تعتبر منطقة استراتيجية في ما يتصل بقدرة إسرائيل على الدفاع عن وجودها وحدودها. وقال ريفلين إنه في ضوء آخر التطورات الإقليمية مثل الحرب الأهلية الدائرة في سورية يبدو أنه لا يوجد من يعارض كون الجولان جزءاً استراتيجياً من دولة إسرائيل، وأكد أنه إذا كان هناك خلاف إسرائيلي داخلي حول الجولان فقد انتهى. وتعهد بعدم ترك سكان الجليل مكشوفين لنيات وأسلحة النظام السوري الذي يقتل العروص.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تعهد خلال مؤتمر للشباب

قدم وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت رئيس «البيت اليهودي» في مطلع الأسبوع مشروع قانون ينص على وجوب موافقة ثلثي أعضاء الكنيست (80 عضواً) على أي قرار يتعلق بتقسيم القدس بموجب اتفاق سلام مستقبلي مع الفلسطينيين.

وقال بينيت في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، إن مشروع القانون ينص على تعديل قانون أساس القدس بحيث يتطلب التصويت لتقسيم المدينة موافقة 80 من أعضاء الكنيست لترميزه على عكس الغالبية العادية المطلوبة. وأضاف بينيت أن القدس هي قلب الشعب اليهودي، وأكد أن فترة رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة تشكل فرصة لتعزيز مكانة القدس الموحدة حتى لا يكون من الممكن تقسيمها مرة أخرى.

وتعقياً على مشروع القانون هذا أنشأت صحيفة «هآرتس» أمس افتتاحية تحت العنوان «بينيت يخاف من الشعب»، قالت فيها: لقد كان بينيت، وليس غيره، من هدد قبل 4 أعوام بإسقاط الحكومة بسبب قانون أساس متعلق بإجراء استفتاء شعبي، وقاتل بشراسة من أجل ذلك. وحينها تساءل: «إذا كانت أغلبية الشعب معكم، من أي شيء تخافون؟». لكن يبدو أن من يخاف من إرادة الشعب هو حزب «البيت اليهودي» تحديداً.

فقد نص قانون أساس الاستفتاء العام على أن كل قرار له علاقة بالتخلي عن مناطق واقعة تحت السيادة الإسرائيلية، أو انسحاب من طرف واحد من هذه المناطق، يجب بعد موافقة الكنيست عليه بأغلبية مطلقة (٦١ عضو كنيست). أن يطرح على استفتاء عام، إلا إذا وافقت عليه أغلبية 80 عضو كنيست، وحالياً يتطلب حزب «البيت اليهودي» من خلال تعديل قانون أساس القدس، باستثناء القدس عملياً من قانون أساس: استفتاء عام، بحيث يمكن فقط لأغلبية مؤلفة من 80 عضو كنيست الموافقة على تقسيم القدس.

وأضافت الصحيفة: يخافون في حزب «البيت اليهودي» من حقيقة وجود أغلبية 6١ عضو كنيست تؤيد تقسيم القدس ضمن إطار اتفاق سياسي بين دولة إسرائيل وجيرانها الفلسطينيين، والأخطر من ذلك أن أغلبية مواطني الدولة يرغبون في ذلك، ويخاف أعضاء «البيت اليهودي» بصورة خاصة من العرب مواطني الدولة. فقد قال مصدر رفيع المستوى في الحزب: «يمكن أن ينشأ وضع تقوم فيه أقلية يهودية تؤيد تقسيم المدينة بالانضمام إلى العرب في إسرائيل، والتصويت إلى جانب خطوة تؤدي إلى تقسيم القدس». وتابع «في الكنيست الحالي من الممكن ملاحظة ٦٢ عضو كنيست يهوداً وعرباً، سيؤيدون مبادرة لتقسيم القدس». ويتخوفون في الحزب من أنه إذا جرى الاستفتاء «ستتدفق جموع» العرب من مواطني إسرائيل للمشاركة فيه فيمّر القرار الذي حظي بالأغلبية في الكنيست ويتأيّد أغلبية مواطني الدولة. ويأملون في «البيت اليهودي» من خلال استثناء القدس بحيث تستطيع أغلبية مؤلفة من 80 عضو كنيست هي فقط الموافقة على التقسيم، أن لا يعود وارداً الاستخدام المحتمل للاستفتاء العام.

وبرأي الصحيفة تطرح هذه المبادرة سؤالاً مبدئياً: لماذا مثل هذا التقييد الخطير على تغيير حدود الدولة في القدس ضمن اتفاق سياسي، يجب أن يظهر في المبادئ الأساسية للديمقراطية الإسرائيلية؟ ويتمحور الجدل السياسي في إسرائيل حول مسألة ترسيم حدود الدولة، لذا يجب أن يجري ذلك بصورة متوازنة وعادلة، والاتفاقات السياسية هي من اختصاص الحكومة.

وأكدت الصحيفة أن مبادرة بينيت للجمهور الإسرائيلي تتيج إلقاء نظرة على نوع التشريعات التي سيكون مطلوباً سنّها كلما مضت إسرائيل قدماً نحو التحول إلى دولة ثنائية القومية. وكلما ازداد التخوف من أن يصبح الجمهور اليهودي أقلية في الدولة يصبح من الضروري إصدار تشريع يتجاهل الاكثية الحقيقية فيها، وصولاً إلى انحيار الديمقراطية الإسرائيلية. كما أكدت أن كل من يعتبر الديمقراطية عريضة على قلبه يجب عليه أن يقف ضد تعديل القانون الذي بادر إليه بينيت.

على صعيد آخر دعا رئيس الدولة الإسرائيلية رؤوفين ريفلين العالم إلى الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في هضبة الجولان وأكد أن الهضبة أساسية من أجل الحفاظ على استمرار وجود الدولة اليهودية.

وأضاف ريفلين في سياق كلمة ألقاها خلال احتفال أقيم في مستوطنات

وزيرة الثقافة الإسرائيلية تستغل صلاحياتها لمحاصرة وكبت مؤسسات ونشاطات ثقافية وفنية تشذ عن «الإجماع اليميني»!

أيديهم ملطخة بدماء اليهود... هؤلاء إرهابيون، مخربون، قتلوا أطفالاً ونساء لا لشيء إلا لأنهم يهود... ويطلبون مني منكم أموالاً عامة؟!
وأضافت ريفغ: «الرواية الفلسطينية لن تحظى بأي دعم مالي أو تمويلي من حكومة إسرائيل وإذا ما أرادت فإيتسمان، يمكنها عرض مسرحيتها هذه لدى السلطة الفلسطينية»!

وعواصف أخرى سابقة

وكانت قرارات ريفغ وخطواتها التعسفية الانتقامية قد بدأت منذ لحظة توليها مهام منصبها، فطلت بداية وبشكل خاص «مسرح الميدان» العربي الفلسطيني (مقره في مدينة حيفا) على خلفية عرض مسرحية «الزمن الموازي» (عن قصة الأسير ولبند دقة) فقررت، في أواسط ٢٠١٥، تجريد كل ما تبقى من ميزانية مستحقة لهذا المسرح في ذلك العام، وبعد التوصل إلى «اتفاق تسوية» مع المسرح، بضغط من المستشار القانوني للحكومة، والتزمت الوزارة في إطارها بعدم المش بميزانيات المسرح وبتحويل ما تبقى من ميزانيته للعام ٢٠١٦، والدفعة الأولى من ميزانية العام ٢٠١٧، عادت في بداية العام الحالي ونقضت تعهداتها وتعمدت التأخير في تحويل الميزانيات للمسرح، ما دفع إدارته إلى إعلان إضراب مفتوح لتجنيب المسرح «خطر الإغلاق». ثم تلا ذلك مغادرتها، العام الماضي، وبشكل تظاهري فقط، مراسم حفل رسمي لتوزيع «جائزة الأوسكار الإسرائيلي» (جائزة الأكاديمية الإسرائيلية للسينما على اسم شايكه أوفير - أون باسمها المختصر: «جائزة أوفير»)، احتجاجاً منها على تقديم الفنانين تامر نغار (العربي) ويوسي تسباري (اليهودي) مقاطع من قصيدة «سجل أنا عربي» للشاعر الراحل محمود درويش. وعللت مغادرتها الحفل آنذاك بالقول: «لن أكون جهوراً لفصائد محمود درويش»!

يتعارض مع القيم الأساسية للجمهور الإسرائيلي ويمس بها، كما يتعارض مع قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، علاوة على ما فيه من مس بمشاعر فئات سكانية أخرى واسعة!!
وقالت ريفغ في رسالتها: «من حقكم، كمهرجان، اختيار العروض الفنية التي تشاؤون، لا أتدخل في هذا، لكن ميزانية الدولة لا يمكن توزيعها على نشاطات تسم ب«تقديم وهويته»!

وبين هذا وذاك، أثارت ريفغ خلافاً آخرى حين فرضت على إدارة «مهرجان المسرح الأخر» في مدينة عكا، من خلال رئيس بلديتها، منع مسرحية بعنوان «أسرى الاحتلال» للفنانة عنات فايتسمان من المشاركة في المهرجان، الذي يقام في شهر أيلول القادم.

وقد أدى هذا القرار إلى استقالة عدد كبير من أعضاء اللجنة الفنية المشرفة على المهرجان، ثم استقال مديره الفني، وأعلنت ثمانية فرق فنية مشاركة في المهرجان عن قرارها عدم المشاركة، احتجاجاً على قرار منع هذه المسرحية. وحاولت ريفغ التنصل من المسؤولية المباشرة عن قرار منع هذه المسرحية من المشاركة وقصرتها على رئيس اللجنة، رئيس البلدية، فقط، إلا أنها أوضحت موقفها المؤيد تماماً لهذا الإجراء، بل وأعلنت أنها مستعدة لتقديم كل ما يلزم من أجل تجنيد فنانين آخرين للمشاركة في أنشطة المسرح، سواء على مستوى الإدارة أو تقديم العروض.
وقالت ريفغ: «من غير المعقول أن نبقى نسمع كل الوقت: الاحتلال، الاحتلال، الاحتلال... كفى». ثم امتدحت رئيس البلدية على قراره، خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده في المدينة الأسبوع الماضي، وقالت: «لقد عبرت، بقرارك هذا، عن صوت العقل في الحكومة، والذي أمثله أنا»!! وأضافت: «لا يعقل أن نعطي المنصة لمسرحية «أسرى الاحتلال» التي تنظم لها عنات فايتسمان عروضاً ترويجية في المقاطعة في رام الله وتعالج قضايا سجناء

متتالية كانت آخرها تهديدها بمقاطعة حفل توزيع جوائز «جمعية الملحنين، المؤلفين والناشرين» (المعروفة بالعبرية، اختصاراً، باسم «كوم»)، الأسبوع الماضي، احتجاجاً على نية الفنانة العربية ميرا عوض (من قرية الرامة) تقديم أغنية من قصيدة «فكر بغيرك» للشاعر الراحل محمود درويش، في الحفل. لكن ريفغ عادت وحضرت الحفل وألقت كلمت فيه، غير أنها انسحبت منه وغادرت قبل صعود عوض إلى المنصة لتأدية أغنيها. وقالت ريفغ، في كلمتها في الحفل، إن «هنالك، للأسف، غير قليل من المبدعين الذين يطلبون الحصول على دعم جماهيري عام، حكومي، لتمويل فعاليات لا يستهلكها الجمهور ولا يستسيغها»! وأضافت: «من يريد التسانج يمكنه مواصلة ذلك، لكن من الواضح تماماً، لي وللجمهور، أن هذا ليس قراراً فنياً، بل قرار سياسي... تريدون أغاني عربية وقصائد عربية، فليكن، تفضلوا، لكن محمود درويش هو قصة مختلفة تماماً، وأنا أقول هنا بكل وضوح وحزم: قصائد عربية - أهلاً وسهلاً، محمود درويش - لا... من المؤلف أنه من بين كل القصائد والأغاني العربية، اخترتم هذا الاستفزاز بالذات وعدم احترام مشاعر الجمهور»!
ثم أوضحت ريفغ، لاحقاً، أنها تعارض إسماع وسام محمود درويش «ولا مكان لإعطاء منصة في إسرائيل للشاعر الفلسطيني الذي يعارض رواية وجود دولة إسرائيل... لا يعقل أن يحشروا محمود درويش في مثل هذا الحفل. درويش الذي كان جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية، هو نفسه الذي يرفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. لا مكان له، على الإطلاق، في مناسبات ونشاطات من هذا النوع.

وقبل ذلك بأيام، أثارت ريفغ عاصفة أخرى حين قررت حجب التمويل الحكومي الرسمي عن أي عرض فني يشارك في إطار «مهرجان إسرائيل» ويشمل تعرباً كاملاً»! وكثرت ريفغ في رسالة رسمية وجهتها إلى إدارة المهرجان إن «أي عرض يشمل تعرباً كاملاً - حتى وإن كان بغطاء فني -

لا تتوقف وزيرة الثقافة (والرياضة) في الحكومة الإسرائيلية، ميري ريفغ من حزب الليكود، منذ تسلمها مهام منصبها الحكومي الرسمي هذا وحتى اليوم، عن إثارة العاصفة تلو الأخرى، بوتائر لا يمكن العثور عليها أو تخيلها في أي مكان آخر، وذلك من خلال ما تتخذه من قرارات وخطوات متتالية تضعها في صدام مباشر مع أوساط ومؤسسات ثقافية، اجتماعية وسياسية، مختلفة. لكن ريفغ تصر على التأكيد، إثر كل صدام كهذا وما يثيره من ضجة إعلامية، ثقافية وسياسية، أن «شيئاً لا ولن يخيفني أو يردعني عن تنفيذ ما أومن به وما تؤمن به هذه الحكومة»!
تنفذ هذه الوزارة «ما تؤمن به» (هي وحكومتها) في مجال مسؤوليتها من خلال مداعبة غرائز بدائية لدى جمهور مؤيديها ومصوتيها في اليمين عامة، وفي حزبها خاصة، وباللتحريض على كل ما ومن لا ينتمي إلى «مسكرهم» - سواء كان عربياً، فلسطينياً، أو يهودياً «يسارياً»، أو حتى «اشكنازياً» (غريباً)! كما تتنذره، بالطبع، من خلال تحكّمها بالميزانيات (ميزانيات الثقافة والرياضة)، لأن «ميزانية الدولة»، في عرفها، «لا يمكن أن تكون موزعة على نشاطات ومؤسسات تسم ب«تقديم وهويته»» وهي تتحكم بالميزانيات الحكومية بهذا المنطق ومن هذا المنطلق، على الرغم من الرأي القانوني الذي أصدره المستشار القانوني للحكومة، أفجيا مندبلت، منذ أيام قليلة، بأن ليس من حق الوزارة ريفغ ولها من صلاحياتها حرمان مؤسسة أو شخصية ثقافية أو نشاط ثقافي من ميزانيات الدعم الحكومية «لدواع سياسية»!

عواصف متتالية منذ بداية الشهر الحالي!

منذ بداية الشهر الجاري، أثارت ريفغ (التي أشغلت في السابق، قبل انضمامها إلى الليكود وانتخابها لعضوية الكنيست، ثم لمنصب وزيرة الحالية، منصب الناطق الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي) أربع عواصف

دورة الكنيست الحالية: خمول جدول الأعمال وذروة في مشاريع القوانين

تقارير صحافية تتحدث عن تراجع حاد في جدول أعمال الكنيست في الدورة الصيفية الجارية ضرب جدول أعمال الكنيست بدأ عمليا منذ العام ٢٠٠٦ *

مقارنات أجراها قسم الأبحاث في الكنيست تدل على أن الكنيست يحتل المرتبة الثانية عالميا في عدد مشاريع القوانين التي يبادر لها النواب



الكنيست الإسرائيلية، تحولات عميقة.

حال طلبوا هذا، ثم يعد مشروع القوانين بصيغته الأولية، ليطرح لاحقا على جهاز سكرتارية الكنيست، كي يحصل مشروع القانون على رقم تسلسلي، ويتم ادراجه على جدول أعمال الكنيست.

وحسب تجربة السنين فإن غالبية مشاريع القوانين التي يطرحها النواب لا يبادرون ل طرحها لاحقا على الهيئة العامة للكنيست، بسبب وجود قيود على عضو الكنيست، من حيث كم مشاريع القوانين التي بإمكانه طرحها على جدول أعمال الكنيست. وحسب الأنظمة القائمة، فإنه يحق لكل كتلة برلمانية أن تقدم ٧ مشاريع قوانين عن كل عضو كنيست فيها في كل عام برلماني، الذي يتشكل من دورة صيفية تستمر قرابة ٦ أشهر، ودورة شتوية تتشكل من قرابة شهرين ونصف الشهر.

وتبقى هناك استثناءات تسمح للنواب بطرح مشاريع قوانين أكثر. فمثلا إذا وجد نائب أن عضو كنيست طرح مشروع قانون ما على الهيئة العامة للكنيست ولديه مشروع قانون مطابق، يطلب من رئاسة الكنيست أن يطرح مشروع كمشروع "ملحق" لمشروع النائب الأول. وهذه واحدة من المناورات البرلمانية التي في خلفيتها تسجيل نقاط شعبية للنائب. وفي السنوات الأخيرة طرحت أكثر من مرة مسألة القيود على كمية القوانين التي يمكن للنائب طرحها. لكن على الرغم من الأحاديث والمبادرات لا تبدو حاليا أي مبادرة جدية لفرض قيود كهذه.

المقارنة الدولية

وتعرض ورقة إحصائية أخرى لقسم الأبحاث في الكنيست، مقارنة مع برلمانات عدة دول في العالم، ليتبين أن الكنيست يحتل المرتبة الثانية بعد السويد في طرح القوانين الخاصة، التي قدمها أعضاء الكنيست في وكانت نحو ٥ آلاف قانون، خلال الدورة البرلمانية الـ ١٨ للكنيست، التي امتدت بين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.

بينما في أقدم برلمان في التاريخ المعاصر، البرلمان البريطاني، وفي الدورة البرلمانية الممتدة بين العامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، بلغ عدد القوانين التي يبادر لها النواب ٥١٧ مشروع قانون، مقابل ١٧٣ قانونا يبادر لها الحكومة.

وعلى الرغم من هذه الذروة في مشاريع القوانين، إلا أن نسبة القوانين التي يبادر لها أعضاء الكنيست، وتم اقرارها نهائيا في الولاية البرلمانية الواحدة، تعد من أدنى النسب في العالم، ففي الولاية البرلمانية الـ ١٩، بمعنى السابقة، كان ٤٪ من إجمالي القوانين التي اقرت نهائيا هي قوانين يبادر لها النواب، مقابل ٦٠٪ في الولاية البرلمانية الـ ١٨ التي سبقتها.

وترى أوساط برلمانية في الكنيست أن عدم وجود قيود على أعضاء الكنيست في طرح مشاريع القوانين يتخلل على عمل جهاز الكنيست، وبشكل خاص على جهاز الاستشارة القضائية، الذي يشرف على مشاريع القوانين، وحتى أنه يقدم المساعدة للنواب في

نقاط شعبية للنائب ومن ثم للمعارضة.

وتقول ورقة إحصائية لقسم الأبحاث في الكنيست، أن أحد النواب يبادر لوحدته لقرابة ٥٠٠ مشروع قانون، دون تسميته. إلا أن بحثا أجريته في مركز "مدار" في سجلات النواب، بين أنه النائب دوف حنين، من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في كتلة "القائمة المشتركة"، الذي كان حتى منتصف حزيران الجاري قد يبادر إلى ما يزيد بقليل عن ٥٠٠ قانون، كما أنه انضم إلى عدد مماثل تقريبا من مشاريع قوانين يبادر لها نواب آخرون، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ويذكر أن الغالبية الساحقة من مشاريع القوانين هذه يحملها النواب معهم من ولاية برلمانية إلى أخرى، ما يؤدي إلى هذا العدد الضخم من مشاريع القوانين. كما تبين أن سبعة نواب، يبادر كل واحد منهم إلى ما بين ١٠٠ وحتى ٢٠٠ قانون، و ٢٠ نائبا ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ قانون، و ٥٦ نائبا ما بين ١٠ إلى ٤٩ قانونا، و ١٠ نواب حتى ١٠ قوانين، وبموجب أنظمة الكنيست، فإن الوزراء والنواب لا يستطيعون تقديم قوانين باسمهم مباشرة لجدول أعمال الكنيست. وحسب تقدير خاص في هذه الدورة فإن ٢٥ نائبا على الأقل لم يطرحوا أي مشروع قانون، وهم الوزراء ونواب الوزراء، الذين شكلوا الحكومة بتزكيتهما الأولى، في حين أن عددا آخر من الوزراء ونواب الوزراء، الذين انضموا إلى الحكومة لاحقا، كانوا قد قدموا مشاريع قوانين، ولكن لا يمكنهم الآن الدفع بها لمسار التشريع.

الناحية الفعلية منذ الدورة البرلمانية الـ ١٧، في فترة حكومة حزب "كديما" برئاسة إيهود أولمرت، من ربيع ٢٠٠٦ وحتى ربيع ٢٠٠٩، إذ عملت تلك الحكومة وفق أجندة واضحة لضرب الهيئة التشريعية، كجزء من سلسلة متغيرات في نظام الحكم، وقد بادرت الحكومة في حينه إلى تغيرات ملموسة في عمل الكنيست، وحاولت قلب الكثير من أنظمة جهاز القضاء، وخاصة تعيين القضاة، بموازاة استمرار السياسة الاقتصادية الصقرية، حتى وإن ظهرت تعديلات محدودة بفعل تركيبة الائتلاف الحاكم.

ومن تابع عمل الكنيست على مدى سنوات طوال، لمس التغير الواضح في وتيرة العمل البرلماني، إذ في تلك الدورة الـ ١٧، جرى تقليص حاد في جدول الأعمال، خاصة للمواضيع التي يطرحها أعضاء الكنيست. فبدلا من ثلاثة أيام أسبوعيا تشهد صخبا كبيرا في عمل الهيئة العامة، بات العمل يتركز في يومين، بينما اليوم الثالث بقي ضعيفا، وسبق هذا فرض قيود على القوانين التي يبادر لها النواب، وبحسب تطبيقها لميزانيات، إذ تم فرض أغلبية كبيرة لكل قانون يتطلب ميزانية سنوية تفوق ٣٠٠ مليون دولار، وهي ميزانية هزيلة جدا. وجرى الحديث طيلة الوقت في تلك المرحلة عن ممارسات حكومية لإضعاف مكانة السلطة التشريعية أمام السلطة التنفيذية. وقد عملت الحكومات اللاحقة بنفس الوتيرة حتى يومنا هذا.

ذروة في مشاريع القوانين

من ناحية أخرى، انشغلت أوساط برلمانية في الأسابيع الأخيرة في مسألة كم مشاريع القوانين التي يطرحها النواب على جدول أعمال الكنيست، إذ أن الولاية الـ ٢٠ الجارية تسجل ذروة جديدة في عدد مشاريع القوانين. فممنذ بدء الولاية البرلمانية في مطلع أيار ٢٠١٥، وحتى منتصف حزيران الجاري ٢٠١٧، بلغ عدد القوانين التي طرحها النواب ٤٣١٠ قوانين. وللمقارنة، فإنه في الدورة البرلمانية الـ ١٩ السابقة، التي استمرت ٢٦ شهرا، بمعنى ذات الفترة الزمنية منذ الانتخابات البرلمانية الأخيرة وحتى اليوم، طرح النواب ٣١٠٠ مشروع قانون.

ومن متابعة خاصة أسبوعية لمركز "مدار" لمشاريع القوانين، فإن نسبة ليست قليلة من مشاريع القوانين ينسخها النواب عن بعضهم في اطار سباق شديد بين النواب حول عدد القوانين التي يطرحونها، ولكن المقياس الأهم في نهاية المطاف، هو عدد القوانين التي ينجح كل نائب في الحصول على مصادقة الحكومة عليها، وتبريرها حتى القراءة النهائية في الكنيست، ولكن هذا المقياس لا يدل على القدرات المهنية والبرلمانية للنائب، بل أولا إذا كان عضوا في الائتلاف الحاكم، وثانيا مدى قدرته على التأثير على الائتلاف، وعادة فإن القدرة على التأثير مرتبطة هي أيضا بقدرات النائب الجماهيرية، بمعنى إذا كانت له قوة بين جمهوره، فإن حزبه ومن ثم الائتلاف يسعيان أيضا للتعاون معه. وهذا يعني أنه في حالات كثيرة، حتى لو قدم نائب من المعارضة مشروع قانون اجتماعيا ولو أنه غير مكلف، فإنه في الغالب جدا ستمنع الحكومة اقرار القانون، كي لا يتم تسجيل

تقول تقارير صحافية إن جدول أعمال الكنيست يشهد تراجعا حادا في الدورة الصيفية الجارية، كما أن الصخب الذي كان منتظرا لم يحدث بالقدر المتوقع. مع مرور نصف فترة الدورة التي ستنتهي في نهاية الشهر المقبل، تموز. في موازاة هذا تقول إحصائيات لمركز الأبحاث في الكنيست إن الولاية البرلمانية الحالية تسجل ذروة غير مسبوقة في عدد القوانين التي يبادر لها النواب، وفاقته ٤٣٠٠ مشروع قانون، وهو عدد كان يطرحه النواب في ولاية برلمانية كاملة من ٤ سنوات؛ وهو ما جعل الكنيست في المرتبة الثانية بعد السويد، التي يسجل برلمانها المرتبة الأولى من حيث مشاريع قوانين النواب.

ويقول تقرير للحصافي شاحر إيلان في صحيفة "كالكايس" الاقتصادية، إن الأضواء تطفأ مبكرا في الهيئة العامة للكنيست، في يومي الاثنين والأربعاء، الأكثر نشاطا في الاسبوع البرلماني للهيئة العامة، الذي يمتد من يوم الاثنين وحتى يوم الأربعاء، فيما عمل اللجان البرلمانية خفيف جدا يومي الخميس والأحد، وعادة في حالات طوارئ، وخاصة لجنتي المالية والاقتصاد الأكثر عملا من باقي اللجان البرلمانية.

كما يلاحظ تراجع محدد في كم مشاريع ومبادرات القوانين والاسيطة، إن كان على مستوى المبادرة، أو على مستوى دفع مسار التشريع، بعد أن سجل الكنيست في العامين الأخيرين ذروة غير مسبوقة. ويعود هذا التراجع المحدود إلى الكم الهائل الذي تم طرحه حتى الآن، وثانيا إلى حقيقة أن نواب كتل اليمين الأشد تطرفا من الليكود وغيره قد أظهروا في الأسابيع الأخيرة تراجعا ما في مبادراتهم ل طرح مشاريع قوانين تهدف إلى فرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على مستوطنات الضفة، أو حتى على الضفة المحتلة كلها.

ويقول إيلان إن ضرب جدول الأعمال شمل أيضا اللجان البرلمانية الأساسية، إذ أن جدول أعمالها يشهد هو أيضا تراجعا.

وعلى الرغم من هذا، يجب أن نذكر أن الدورة البرلمانية الصيفية بدأت بالمصادقة من حيث المبدأ (القراءة التمهيدية) على مشروع قانون ما يسمى "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" في العالم، وهو مشروع القانون الذي طرح مرارا منذ العام ٢٠١١، ولم تتجرأ أي حكومة على طرحه للتصويت، نظرا لمضامينه الخطيرة، وكانت صيغة القانون التي اقرت تلك التي يبادر لها النائب أفي ديختر من حزب الليكود مع نواب آخرين، في حين أعلنت الحكومة أنها ستطرح قانونا بصيغة من عندها حتى منتصف الشهر المقبل، كي تدفع القانون للتشريع النهائي، إلا أن خلافات في الائتلاف تعرقل الأمر منذ منتصف الشهر الجاري.

كذلك فإن الحكومة صادقت على مشروع قانون النائب اليعازر شطيرن من كتلة "يوجد مستقبل" من المعارضة، ويخصي بخمس أموال الضرائب التابعة للسلطة الفلسطينية، بنفس قدر مخصصات عائلات الأسرى والشهداء. وقد صادق الكنيست في الشهر الجاري على مشروع القانون بالقراءة التمهيدية (من حيث المبدأ).

ونشر إلى أن ضرب جدول أعمال الكنيست بدأ و

مؤتمر اقتصادي . اجتماعي يعقده «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»:

في إسرائيل «اقتصادان اثنان» لا رابط بينهما!

في خارج البلاد. ويمتاز هذا الاقتصاد بإنتاجية عمل مرتفعة جدا، ينتج غنى كبيرا يجذب إليه استثمارات كبيرة جدا ومواهب عديدة. و فوق هذا، تسري على هذا الاقتصاد أنظمة وأحكام إدارية أقل تشددا، بل أكثر سهولة، حتى أنه يكون معينا منها تماما في بعض الأحيان. وإلى جانب ذلك كله، الشركات والعمال في هذا الاقتصاد يتمتعون بقدرة عالية جدا على الحركة والتنقل وبصورة إيجابية جدا لدى الشركات والحكومات الأجنبية، التي تبدي استعدادا كبيرا لدفع

مبالغ طائلة للشراء منه والاستثمار فيه.

والدائم لكه، وغيره الكثير، لزام أن يبقى هذا الاقتصاد دائما متطور والنمو والاتساع، كي يستطيع المحافظة على مكانته وموقعه وعلى الاتساع والنمو والمحافظة به. وهذا يعني أن الحكومة ملزمة، دائما، بدعم هذا الاقتصاد بشتى السبل والإجراءات.

وفي المقابل، هنالك الاقتصاد المتجدد الذي يمتاز بكل ما هو على العكس تماما من مزايا الاقتصاد المجدد، وفي مركز ذلك: مستوى متدن جدا من الانتاجية . أقل من الاقتصاد المجدد بنحو ٥٠٪.

في مثل هذا الواقع، فإن "التحدي الأكبر والأهم أمامنا" . كما يكتب كندل . هو "فحص وإيجاد الطرق التي يمكننا من وقف هذا الانفصال بين هذين المجدد. وفي مركز ذلك: مستوى متدن جدا من الانتاجية . أقل من الاقتصاد المجدد بنحو ٥٠٪.

في مثل هذا الواقع، فإن "التحدي الأكبر والأهم أمامنا" . كما يكتب كندل . هو "فحص وإيجاد الطرق التي يمكننا من وقف هذا الانفصال بين هذين المجدد. وفي مركز ذلك: مستوى متدن جدا من الانتاجية . أقل من الاقتصاد المجدد بنحو ٥٠٪.

البطالة ستواصل الاتساع في العالم كله، بما يولد مخاوف جديدة عديدة. كما أقيمت، أيضا، "مجموعة عمل" أخرى، ممثلة من حيث تركيبها والجهات المشاركة فيها، وأوكلت إليها مهمة وضع توصيات في مجال التقاعد، بغية تعزيز الاستقرار في نظم وأنظمة التقاعد المعمول بها في إسرائيل اليوم.

اقتصادان لا رابط بينهما قط!

في العنوان المركزي الذي يحتل موقع الصدارة في أعمال وسدالات وبرامج المؤتمر هذا العام، يوضح رئيس المؤتمر، البروفيسور يوجين كندل، أسئلة الاقتصاد وإدارة الأعمال في الجامعة العبرية في القدس، دلالات وأبعاد التشخيص بشأن وجود «اقتصادين في دولة واحدة»، وذلك من خلال التمييز بين «اقتصاد متجدد» و«اقتصاد مجدد». فالأول يحاول توسيع النشاط والحدود التكنولوجية وأنماط العمل المتطورة القائمة في العالم، بينما نجد مقابله وفي موازاته «الجزء الآخر من الاقتصاد». ورغم أن هذا التمييز «ليس مقبولا في الأداء الإحصائي الرسمي في إسرائيل، أو في المقالات الأكاديمية»، كما يقول كندل، إلا أنه «في كل ما يتعلق بإسرائيل، لا مفر من هذا التشخيص وهذا التمييز»، كما يؤكد مضيافا: «من لا يتعمق في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال هذه العدسة، فستغيب عنه وجهات وسيرورات هامة جدا».

يدعي كندل بأن في إسرائيل «اقتصادين اثنين لا علاقة بينهما قط!»، وهما ما أطلق عليهما «الاقتصاد المجدد» و«الاقتصاد المتجدد». الأول هو، في أساسه وبيعبته، جزء من الاقتصاد العالمي، لأن الأسواق التي ينشط فيها، منافسيه المركزيين، مصادر تمويله ومرجعياته ومقاييسه . كلها، بدون استثناء، موجودة

سنتعالجها خلال المؤتمر». وأوضح بلسنر أن «طاقما مغفرا من الباحثين والمسؤولين الكبار سينكب على إعداد توصيات بشأن أفضل الطرق لتعزيز المناعة الاقتصادية - الاجتماعية لدولة إسرائيل، استنادا إلى الوثائق التي أنجزتها ووضعها طواقم العمل والبحث التمهيدي، مسبقا. تلك التي سيتم عرضها ومناقشتها خلال جلسات المؤتمر».

تسبب أعمال المؤتمر هذا العام نحو محطاته الأخيرة، الأهم، المتمثلة في «إطلاق مشروع ثلاث سنوات يتحور في ثلاثة مجالات استراتيجية بعيدة المدى وذات أهمية فائقة، للحكومة وللدولة على حد سواء». وتندرج المجالات الاستراتيجية الثلاثة تحت عنوان الموضوع المركزي الذي يحتل موقع الصدارة في المؤتمر هذا العام: «اقتصادان - دولة واحدة»؛ وتشمل المجالات الثلاثة: ١. «سوق العمل المستقبلية - هل سيتوسع لنا جميعا؟» ٢. «استعدادات الأطراف المعنية المختلفة لسوق العمل في العام ٢٠٣٠» ٣. «تحديات نظم التقاعد في إسرائيل».

ضمن العمل في هذه المجالات، أقيمت «مجموعة عمل»، يشارك فيها ممثلون عن الحكومة ومعاهد أبحاث والقطاع التجاري والصناعي، أنيطت بها مهمة وضع توصيات بشأن الطرق الفعيلة بالاستعداد لمواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات في زعزعة سوق العمل المستقبلية. وقد أقيمت هذه المجموعة على خلفية الدرس المستفاد مما حصل ويحصل من تطورات في المنطقة خصوصا، وفي العالم عموما، والتوصل إلى قناعة بأنه من غير الاستعداد اللائق والكافي، قد تؤدي التغيرات المتوقعة إلى زعزعة استقرار العديد من الأنظمة، وحتى الديمقراطية منها، في أنحاء مختلفة من العالم، وذلك على خلفية التوقع الذي يتعزز باستمرار بأن منظومة ونماذج التشغيل القائمة اليوم ستعرض لتهزات عميقة وبأن

إلى التجند بكامل قوته إلى جانب مؤسسات وهيئات عامة وجماهيرية عديدة ومختلفة. فقد انتخب، إلى جانب مسؤوليها، في طيف، رئيس الاتحاد الصناعي في إسرائيل فكان شريكا في وضع عدد من الخطط الاقتصادية الرسمية التي تبنتها الحكومات الإسرائيلية واعتمدت تطبيقها لحل مشكلات مختلفة في الاقتصاد الإسرائيلي ولضمان نميتها. كما انتخب عضوا في مجلس أمناء «المعهد وإيزمان، للعلوم؛ عضوا في المجلس الدولي لمركز «بلفر» للعلوم والعلاقات الدولية التابع لجامعة هارفارد الأميركية؛ رئيسا للجنة الإدارية في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (لمدة ست سنوات) ورئيسا للجنة إسرائيل ٢٠٢٨ التي وضعت توصيات قُدمت إلى الحكومة الإسرائيلية تحت عنوان «إسرائيل ٢٠٢٨ - رؤية واستراتيجية اقتصادية واجتماعية في عالم عملي»، وتقديرا لنشاطه العام والاجتماعي المتشعب هذا، حصل على عدة جوائز كان أبرزها «جائزة إسرائيل» في العام ٢٠٠٢، تقديرا له على «مشروع حياة - مساهمة خاصة للمجتمع والدولة».

تغيرات قد تزعزع استقرار الأنظمة

في مختلف أنحاء العالم

يختلف «مؤتمر إيلي هوروفيتس» في سنته الـ ٢٤ عن سابقيه بكونه يشكل هذا العام «شارة الافتتاح لمسيرة متعددة السنوات سيقودها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، بالتعاون مع مسؤولين رفيعين من الحكومة، ممثلي القطاع الخاص، الباحثين في الأكاديمية ومعاهد الأبحاث المختلفة وممثلين عن قطاع المجتمع المدني»، كما أشار مدير «المعهد» يوحنا بلسنر، مضيافا أن الهدف من هذه الخطوة هو «خلق حالة من التواصل والاستمرارية، في البحث والتفكير الاستراتيجي المشترك، سعيا إلى الدفع، معا، نحو تغيير حقيقي وجلي في المجالات التي

من المتوقع أن تتواصل في القدس، اليوم الثلاثاء، أعمال اليوم الثاني من «مؤتمر إيلي هوروفيتس للاقتصاد والمجتمع». وهو المؤتمر الذي يعقده «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» منذ ٢٤ سنة (كان يطلق عليه سابقا اسم «منتدى قيساريه»). لكنه أصبح يعقد منذ سنوات تحت اسمه الجديد بالتعاون مع «صندوق داليا وإيلي هوروفيتس». ويعقد المؤتمر، الذي يهدف إلى تحسين عمليات اتخاذ القرارات في الحكومة ومؤسساتها، بما يعكس مباشرة في تحسين جودة ونتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، لمصلحة الجمهور الواسع كله، بمشاركة عدد كبير من المسؤولين الحكوميين، من صناعات الغدراء ومفنديها، مسؤولين من القطاع العام، رؤساء القطاع التجاري الخاص (التجارة والصناعة والتقنيات الرفيعة - الهايتك)، ممثلي النقابات واللجان المهنية والعمالية، ممثلي القطاع الثالث ومسؤولين كبار من مؤسسات التعليم العالي.

إيلي هوروفيتس

إيلي هوروفيتس (١٩٣٢-٢٠١١) هو من بين أكثر رجال الأعمال الذين كان لهم تأثير عميق وواسع بعيد المدى على الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين ومناحي تطورهما، عبر عقود من الزمن. كان ذلك من خلال دمج، في العام ١٩٧٦، ثلاث شركات أدوية إسرائيلية في شركة واحدة أطلق عليها اسم «بيغف» (طبيعية)، تولى منصب مديرها العام ورئيس مجلس إدارتها طوال سنوات عديدة جدا وأصبحت، في عهده، إحدى كبريات الشركات العالمية في مجال تصنيع الأدوية والمستحضرات العلاجية. لكن تأثير هوروفيتس المذكور لم يكن ليقتصر لولا مزاجته بين العمل الاقتصادي - التجاري الواسع النطاق جدا، محليا ودوليا، وبين المشاركة المجتمعية التي دفعته

جدل في أوساط اليمين الإسرائيلي

حكومة نتنياهو تعلن أنها "الأكثر بناء في المستوطنات" والمستوطنون يطالبون بالمزيد!

***ليبرمان يعلن أن حكومته الأكثر بناء في المستوطنات منذ العام ١٩٩٢* نتنياهو يتباهى بأنه رئيس الوزراء الأول منذ ٢٥ عاما الذي يبني مستوطنة جديدة* تقرير "السلام الآن" يشير إلى ارتفاع بنسبة ٣٤ ٪ في بدء بناء البيوت الاستيطانية خلال العام ٢٠١٦* قادة المستوطنين: الحكومة تكرر معطيات واحصائيات نُشرت من قبل!**



الاستيطان: حكاية توحش.

دقيقة. وأضاف: "إنني احترم جدا الوزير ليبرمان، ولكن للأسف فإن الأعداد التي ذكرها ليست صحيحة، فالغالبية الساحقة من البيوت (الاستيطانية) التي ذكرها، تم تكرار ذكرها خمس مرات، والأعداد الحقيقية هي أقل بكثير".

وانضم إلى داغان عدد من قادة المستوطنين، الذين قالوا في تصريحات إعلامية إن الحكومة لا تستفيد بالقدر الكافي من ولاية الرئيس دونالد ترامب، وهي عمليا، لتجم البناء في المستوطنات، بحسب زعمهم.

وساند قادة المستوطنين نير أورباخ، مدير عام تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي" الشريك في الحكومة، إذ حسب ادعائه فإن ما أقر فعليا في جلسة لجنة التخطيط في السادس والسابع من الشهر الجاري، هو بناء ٦٥، بيتا استيطانيا جديدا، وأن كل الأعداد الأخرى مكررة، وكان قد صدوق عليها من قبل. واعتبر أورباخ أن هذا يعد نقضا للاتفاقيات الائتلافية بين حزبي "الليكود" و"البيت اليهودي".

حزب "الليكود" إلى جانب قادة المستوطنين، حيث قالت في تصريحات إعلامية "إنه لا يعقل أن لا يقر ببناء بيوت في غوش عتسيون"، وتقصد التكتل الاستيطاني غربي وجنوبي مدينة بيت لحم.

وأضاف نتنياهو أيضا في ذلك الخطاب "لقد عقدنا جلسة لمجلس الوزراء واتخذنا قرارات بالإجماع، وتم نقلها للآخرين بعدما اتخذناها، ويقضي قرارنا بما يلي: لقد قلنا إننا نبني في كل أنحاء יהودا والسامرة، وهذا أول شيء، كما نعد الخطط في كل أنحاء יהودا والسامرة – ونبني من الداخل للخارج، بمعنى أننا نبني داخل المستوطنات عندما يكون هناك مكان كاف للقيام بذلك، وإذا اقتضت الحاجة بالتوسع نظرا للاحتياجات اليومية، وإنتاج الأطفال، وزيادة مجموع السكان في المستوطنات، فنحن نقوم بالبناء بجوار المباني القائمة وهكذا نخطط كذلك، هذه هي القاعدة التي اعتمدها وهي شيء يمنحنا فوائد كثيرة جدا باعتقادي، فلدينا الكثير مما يمكننا ربحه وكذلك الكثير مما يمكن خسارته".

إلا أن كل هذا لم يفتح قادة المستوطنين، الذين هاجموا الحكومة ورئيسها والوزير ليبرمان، بادعاء أنهم لا يطرحون الحقيقة، وأن حجم البناء الفعلي هو أقل بكثير. وقد لقي قادة المستوطنين دعما لادعاءاتهم من قادة تحالف "البيت اليهودي" الشريك في الحكومة، وحتى من نائبة وزير الخارجية تسيبي حوڤوبيلي من حزب الليكود، الذي يتزعمه نتنياهو.

فقد قال رئيس مجلس مستوطنات منطقة نابلس المحتلة يوسي داغان إن المعطيات التي يعرضها الوزير ليبرمان ليست

في نهاية شهر نيسان تبني المشروع، وتعهد بالعمل مع رئيس حكومته على الدفع به إلى الأمام.

ويجري الحديث عن مخطط ضخم، سيتمده على مساحة ٥٥٠ دونما، هي منطقة مطار قلنديا، التي استولى عليها الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، وأقام هناك منطقة صناعية، وسيشمَل هذا المخطط بنايات سكنية شاهقة، واقامة الحي من شأنه أن يخفق الضواحي والقرى الواقعة شمال المدينة، لمنع توسعها على أراضيها.

ويستهدف الاحتلال تلك المنطقة الشمالية للقدس المحتلة في عدة مواقع، مثل واحد منها يهدف إلى محاصرة الضواحي والقرى هناك، مثل مشروع ما يسمى "الحديقة الوطنية" الذي سيتمد على مساحة تزيد عن ٧٥٠ دونما، ابتداء من جبل المشارف وغربا، على أن يتم منع البناء فيها، ما يعني محاصرة ضاحيتي بيت حنينا وشعفاط وغيرها.

كما أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي ليبرمان في تصريحات اعلامية الأسبوع الماضي، أن حكومته هي الحكومة الأكثر بناء في المستوطنات، والأكثر في وضع المخططات الاستيطانية المستقبلية منذ العام ١٩٩٢، وقال إنه منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٧، تم إقرار ٨٣٤٥ بيتا استيطانيا، من بينها ٣٠٦٦ بيتا للبناء الفوري، وقال إنه عدد البيوت الأكبر في فترة زمنية من خمسة أشهر، منذ العام ١٩٩٢، وهذه المعطيات لا تشمل مدينة القدس.

وتابع ليبرمان قائلا إنه فقط في اليوم السادس والسابع من حزيران الجاري، أقرت لجنة التخطيط العليا المختصة في سلطات الاحتلال، بناء ٣٦٥١ بيتا من بينها ٦٧١ بيتا للبناء الفوري، وانتقد ليبرمان أوساط اليمين والمستوطنين الذين ينتقدون الحكومة، بادعاء أنها لا تبني كفاية في المستوطنات، وقال "إن من يدعي أنه بالإمكان فعل أكثر، فإنه لا يدعو إلى شيء أكثر وإنما إلى قطعه كليا، وبذلك يتم تشكيل خطر على الاستيطان كليا". وأضاف "إنني على علم تام باحتياجات المستوطنات من البناء، ولكن أنا على علم أيضا بالقيود والمحددات، وأيضا الضغوط التي تصل من الحلبة السياسية الدولية، ولم تكن ولن تكون حكومة أفضل من هذه الحكومة، من حيث اهتمامها بالاستيطان اليهودي في יהودا والسامرة، وأيضا تطويره"، حسب تعبير ليبرمان.

تصريحات ليبرمان تلقى "اسنادا" غير مباشر من تقرير حركة "السلام الآن"، الصادر في نهاية الشهر الماضي أيار، بمناسبة الذكرى السنوية لعدوان حزيران واحتلال الضفة، إذ يقول التقرير إن عدد البيوت الاستيطانية التي بدأ بناؤها في العال الماضي ٢٠١٦، شهد ارتفاعا بنسبة ٣٤٪ مقارنة مع العام الذي سبق ٢٠١٥، وتقول الحركة إنه في العام الماضي بدأ فعليا ببناء ١٨١٤ بيتا استيطانيا في مستوطنات مختلفة، ما يعني أن العام الجاري سيشهد قفزة ستكون أكبر بكثير، إذ ثبت ما قاله ليبرمان بأنه منذ مطلع العام الجاري صدوق على المشروع فورا ببناء ٣٠٦٦ بيتا استيطانيا، وكل هذه معطيات لا ذكر فيها للقدس المحتلة. وقال تقرير "السلام الآن"، إن ٧٠٪ من البيوت التي بدأ بناؤها في العام الماضي، كانت في المستوطنات الصغيرة الواقعة خلف جدار الاحتلال، أو حسب التسمية الإسرائيلية "مستوطنات

بحث لـ «مركز مولاد» في الذكرى الـ ٥٠ لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة:

خلافاً لما تؤمن به غالبية الإسرائيليين (أكثر من ٥٠٪) المستوطنات تشكل «عبئاً أمنياً ثقيلاً على دولة إسرائيل»!

حجم قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية يعادل نصف ـ وأحيانا ثلثي ـ إجمالي قوته المقاتلة، أي أن هذه القوات أكبر حتى من تلك المعدة للدفاع عن كل الجهات الأخرى مجتمعة* الأغلبية الساحقة من قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية (نحو ٨٠٪) تعمل في مجال الدفاع عن المستوطنين وحماية مستوطناتهم بينما الـ ٢٠ ٪ المتبقية فقط هي التي تتكفل بمهمات الدفاع عن دولة إسرائيل ومواطنيها داخل حدود ١٩٦٧

الشرق الأوسط، تعاطف قوة الجيش الإسرائيلي والتغيرات التي طرأت على مكانة ووظيفة التجمعات السكنية المدنية وقت الحرب.
تمس المستوطنات بقدرة الأجهزة الأمنية على توفير الأمن والحماية للمواطنين في داخل إسرائيل، من مقبة «الإرهاب الفلسطيني».
تطبل المستوطنات، بصورة كبيرة، الخطوط الدفاعية التي ينبغي على الجيش الإسرائيلي الانتشار على طولها، وتبين التقديرات الأكثر تحفظاً أن طول الخط الفاصل بين إسرائيل والضفة الغربية يعادل خمسة أضعاف، على الأقل، طول الخط الفاصل المطلوب لو لم تكن هنالك مستوطنات، ومن هنا، فإن الحاجة إلى توفير الأمن والحماية لمواطنين يقيمون في قلب مناطق مأهولة بالفلسطينيين يقل، بصورة كبيرة وجدية، على قدرة الجيش توفير الأمن والحماية للمواطنين المقيمين إلى الغرب من «الخط الأخضر» (أي في داخل إسرائيل).

حجم القوات التي يضطر الجيش الإسرائيلي إلى نشرها والإبقاء عليها في الضفة الغربية يعادل نصف ـ وأحيانا ثلثي ـ إجمالي القوة المقاتلة التي في حوزة الجيش. أي أن هذه القوات أكبر حتى من تلك المعدة للدفاع عن كل الجهات الأخرى مجتمعة (لبنان، سورية، قطاع غزة والعرباء في الجنوب). ويعود كون حجم القوات اللازمة للدفاع عن المستوطنات بصورة فعالة وناجحة كبيرة بشكل خاص إلى طابع المهمة الاستثنائي؛ حراسة وتأمين مواطنين مدنيين في قلب منطقة معادية.

الأغلبية الساحقة من القوات المنتشرة في الضفة الغربية لا تعمل في مجال إحباط «العمليات الإرهابية» التي تستهدف مواطنين في داخل إسرائيل، وإنما في الدفاع عن المستوطنين وحماية مستوطناتهم. وطبقا للتقديرات، فإن ٨٠٪ من قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية تعمل في مجال حراسة المستوطنات وحمايتها، بينما الـ ٢٠٪ المتبقية فقط هي التي تتكفل بمهمات الدفاع عن دولة إسرائيل ومواطنيها في حدود ١٩٦٧. على الرغم من الفائدة الأمنية المثبتة للجدار الفاصل، إلا أن قيادات المستوطنين تمنع استكمال بناؤه «أسباب ودوافع سياسية». وهذا هو السبب وراء حقيقة أن نحو ٤٠٪ من الجدار لم يستكمل بعد، رغم مضي ١٥ سنة منذ البدء بإنشائه.

وبالإضافة إلى هذا كله، تمس المستوطنات بمدى جاهزية الجيش الإسرائيلي لمواجهة ومعالجة حالات الطوارئ؛ تتقلل كاهل الموارد المتاحة للأجهزة الأمنية وتستنزف قدراتها؛ تولد صداماً دائما بين مصالح قادة المستوطنين وموقف المستوى المهني المختص؛ تضطر الجيش إلى صرف

الإسرائيلي الموزع في أنحاء الضفة الغربية «لا يسهم، إطلاقاً، في حماية دولة إسرائيل، بل يثقل على قوات الأمن وأجهزته المختلفة، ينتزع جزءا كبيرا من مواردها وقواها، يضيف عددا لا نهائي من نقاط الاحتكاك، ويطيل الخطوط الدفاعية بصورة كبيرة»، فالحماية المطلوب من قوات الأمن الإسرائيلية المختلفة توفيرها للمستوطنين ومستوطناتهم في قلب المناطق الفلسطينية «تزيد، بصورة كبيرة جدا، من حجم وثقل التحدي الأمني الذي يتعين على الجيش الإسرائيلي مواجهته، الأمر الذي يمس في نهاية المطاف بقدرة الأجهزة الأمنية المختصة على توفير الحماية للمواطنين في داخل إسرائيل، من خطر «الإرهاب الفلسطيني» وتهديداته»؛ يضيف تقرير «مولاد» إنه بإمكان الجمهور الإسرائيلي، إذن، اختيار تحمل العبء الأمني المترتب على وجود المستوطنات والمستوطنين، غير أن هذا الاختيار ينبغي أن يكون نتاج قرار متعقل، إثر نقاش وبحث جديين مبنيين على تحليل، عميق وجدي، للمعطيات التي ينبغي، أيضا، عرضها كما هي على حقيقتها.

أبرز خلاصات البحث

تفضي المعطيات الواردة في طيات البحث، ثم تحليلها، إلى جملة من الاستنتاجات، أبرزها:

هنالك حاجة ماسة لإجراء تمييز واضح بين «الوجود المدني» الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية (المستوطنات والمستوطنون) وبين «الوجود الأمني» الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية (الجيش وجهاز الأمن العام ـ الشاباك). للوبي الاستيطاني يسعى إلى خلق حالة من اللبلة والخلط المتعمد بين هذين النوعين من الوجود، وهو ما يولد صورة مشوهة وتحريفية وكان ثمة علاقة إجبارية بين «نشاطات الحراسة والإحباط التي تقوم بها الذراع الأمنية المختلفة في المناطق، من جهة، وبين المستوطنين والاستيطان المدني في ما وراء الخط الأخضر من جهة ثانية، لكن العلاقة، في الواقع، معكوسة تماما: المستوطنات لا تخدم الأمن، بل الأمن هو الذي يخدم المستوطنات».

جميع الفرضيات الأساس التي قامت عليها «خطة ألون» (خطة الوزير السابق يغال ألون، من العام ١٩٦٧) فقدت أهميتها الاستراتيجية منذ نحو ١٥ سنة، على الأقل، وحتى لو كان ثمة صواب في المنطق الأمني الذي استندت إليه تلك الخطة، في نهاية الستينيات، إلا أن هذا المنطق قد فقد مصداقيته وناذيته، تماما، اليوم، حيال التحولات الجيوسياسية في

منفصلين، من مقومات الوجود الإسرائيلي في المناطق (الفلسطينية)؛ الوجود العسكري والوجود المدني»، ويلفت التقرير إلى أن لدى مؤيدي الاستيطان والمستوطنات «مصلحة واضحة» في طمس إخفاء هذا التمييز بين نوعي «الوجود» المذكورين، غير أنه بدون هذا التمييز يستحيل إجراء أي نقاش أو بحث جدي حول الدلالات والإسقاطات للوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وحول إسقاطات تكريس هذا الوجود (بضم الضفة الغربية) أو إنحائه (سواء بانسحاب أحادي الجانب أو ضمن اتفاق ثنائي). ولهذا فإن تأكيد هذا التمييز وإبرازه هو «أحد الأهداف الرئيسية لهذه الوثيقة»، كما يكتب معدوها. ويضيفون أن البحث الجديد يثبت أن هذا الوجود المدني، (أي: الاستيطان والمستوطنات والمستوطنون) ليس أنه لا يسهم في تعزيز الأمن، ولا في أي شكل من الأشكال، فقط، وإنما يشكل عبئاً أمنياً ثقيلا على دولة إسرائيل».

موقف الإسرائيليين من المستوطنات وخزافة، فأندتها الأمنية ـ العسكرية، كما يشير إليه بحث «مولاد» ظهر جلياً في النتائج التي توصل إليها استطلاع «مؤشر السلام» الأخير الذي أجرته البروفسور تمار هيرمان من «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» والبروفسور إفرامير يعري من جامعة تل أبيب، بواسطة معهد «مدغام» (عينة لاستطلاعات الرأي، وهو استطلاع أجرى في شهر أيار الأخير (يومي ٢٨ و ٢٩ منه) وشمل عينة من ٦٠٠ شخص، منهم ٥٠٠ يهودي و ١٠٠ عربي، يشكلون عينة ممثلة للمجتمع الإسرائيلي. أظهرت نتائج استطلاع «مؤشر السلام» أن أغلبية اليهودي في إسرائيل تعتقد بأنه لا ينبغي تعريف سياسة إسرائيل في المناطق الفلسطينية بأنها «احتلال»، بينما يعتقد ٩١٪ من العرب مواطني إسرائيل بوجود ذلك، وبينما يعتقد ٥٠٫٨٪ من اليهود الإسرائيليين بأن «إنشاء المستوطنات كان خطوة صحيحة من منظور المصلحة القومية الإسرائيلية»، يرى ٦٥٪ منهم أن السيطرة الإسرائيلية على «مناطق יהودا والسامرة» (الضفة الغربية) «تعود بالفائدة على إسرائيل، في المجال الأمني ـ العسكري»، لكنها لا تعود عليها بالفائدة في مجالات أخرى، مثل مكانتها الدبلوماسية الدولية، الوضع الاقتصادي والمناعة الديمقراطية.

أما بين العسكرين الإسرائيليين، وخاصة من قيادات الضفين الأول والثاني، فثمة «إجماع شبه كلي وتام». كما يقول تقرير «مولاد» ـ على أنه: «حتى لو كانت فكرة قيمة وأهمية المستوطنات للأمن القومي قد حظيت باهتمام وتأييد كبيرين في السابق، إلا أن هذه الفكرة لم تعد نافذة اليوم، بل فقدت كل صحتها وأهميتها». ذلك أن «الوجود المدني» (الاستيطاني)

تزامنا مع الذكرى الخمسين لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وإخضاعها للحكم العسكري الإسرائيلي، أصدر مركز «مولاد ـ تجديد الديمقراطية» الإسرائيلي نتائج بحث غير مسبوq في إسرائيل تنقض الفكرة السائدة في المجتمع الإسرائيلي عن أن المستوطنات اليهودية في المناطق الفلسطينية تسهم في تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي». ويخلص هذا البحث، في المقابل، إلى الاستنتاج بأن «المستوطنات المدنية في الضفة الغربية ليس أنها لا تضيف للأمن فقط، بل تشكل عبئاً أمنياً ثقيلا على دولة إسرائيل، أيضا».

صدر هذا البحث، بداية حزيران الجاري، في تقرير تحت عنوان «الأمن القومي والمستوطنات»، ويمتد على ٤٠ صفحة توزعت على الأبواب التالية:

- مقدمة وأهم الخلاصات؛ ٢. الفصل الأول ـ من الاستراتيجية إلى التبرير؛ تاريخ الحقبة الأمنية؛ ٣. الفصل الثاني ـ المستوطنات كعبء أمني؛ ٤. الفصل الثالث ـ لأمن بدون المستوطنات؛ ٥. تلخيص ـ المعركة على الأمن؛ ٦. ملحق ـ تحليل الحجج التي طرحها اللواء (احتياط) غرشون هكوهين. بداية هذه الوثيقة ـ كما يوضح أصحابها ـ كانت في أطروحة بحثية أعدها أفيشاي بن ساسون ـ غورديس، وهو باحث زميل في مركز «مولاد» ، ضابط احتياط (برتبة رائد) في شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») وطلب لدرجة الدكتوراه في قسم الدراسات الحكومية في جامعة هارفارد.

تشير مقدمة التقرير إلى أن النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يشكّل التحدي الأمني المركزي الذي يواجه دولة إسرائيل ولا يمكن فصل مرزب الأرض فيه عن مسألة المستوطنات. ومع ذلك، يغيب في إسرائيل أي بحث عميق أو نقاش جدي ومسؤول في موضوعة تأثير المستوطنات على الأمن القومي. ولهذا يأتي هذا البحث، المفريد من نوعه، «لتقديم تقييم شامل، استناداً إلى معطيات وحقائق ومن خلال التشاور مع جهات مهنية مختصة حول الآثار والانعكاسات الأمنية المترتبة على الاستيطان والمستوطنات».

الأغلبية لا تزال تتشبه بالخرافة بعكس العسكريين!

تحظى «الخرافة» ـ كما يسميها التقرير ـ القائلة بأن المستوطنات تشكل «السفرة الواقية التي تحمي (منطقة) غوش دان» (في وسط إسرائيل) بانتشار واسع ورواج كبير بين الجمهور الإسرائيلي عامة، حتى أن أكثر من نصف الإسرائيليين يعتقدون بأن «لااستيطان في ما وراء الخط الأخضر قيمة أمنية هامة»، غير أن هذا التصور ناتج عن خلط خاطئ لاثنتين،

موجز اقتصادي

ارتفاع معدل الرواتب بنسبة ٥%

سجل معدل الرواتب العام في إسرائيل خلال الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٥٪، وبلغ ١٠٤٤٩ شيكل، أي ما يعادل ٢٩٤٣ دولارا، وفق معدل سعر صرف الدولار أمام الشيكل في هذه الأيام، في حين أن معدل الرواتب الفعلي يكون عادة في حدود ٦٧٪، من معدل الرواتب. إذ أن معدل الرواتب العام يحتسب جميع الرواتب في السوق، ويقسمها على عدد العاملين. بينما معدل الرواتب الفعلي، يأخذ بعين الاعتبار مستويات الرواتب، وأعداد العاملين الذين يتقاضونها.

وحسب تقرير وزارة المالية، فإن الارتفاع الحاصل في الربع الأول من العام الجاري، هو استمرار للارتفاع الذي حصل في الربع الأخير من العام الماضي، بنسبة ٤٪. ويقول التقرير ذاته إن ٦٦٪ من العاملين يتقاضون أقل من معدل الرواتب العام، بينما قال تقرير سابق إن ٢٣٪ من العاملين يتقاضون الحد الأدنى من الرواتب وما دون.

استمرار ارتفاع السياحة

بنسبة ثابتة: ٢٥%

واصلت السياحة الداخلة إلى إسرائيل تسجيل ارتفاع بنسبة ثابتة - ٢٥٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، وقال تقرير لمكتب الاحصاء المركزي إن السياحة الداخلة سجلت في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٢٥٪، وهي ذات النسبة التي تم تسجيلها في الربع الأول من العام الجاري، وهذا يلائم تقرير اتحاد الفنادق الذي قال إن عدد لياالي المبيت في الفنادق يسجل هو أيضا ارتفاعا بنسبة تصل إلى ٣٠٪، ما يعني أن السياح القادمين يسجلون أيضا أيام إقامة أكثر. وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإنه في الأشهر الخمسة الأولى تم تسجيل دخول ١٤٣٤ مليون سائح، مقابل ١٤٢٦ مليون سائح في الأشهر الخمسة الأولى من العام الماضي ٢٠١٦. وتبين أن ١٦٦٦ مليون سائح دخلوا إلى البلاد عن طريق الجو، مقابل ١٦٨ ألفا عن طريق البر. كما يتبين أن عدد السياح ليوم واحد من دون مبيت سجل في ذات الفترة ارتفاعا بنسبة ١٨٪.

وكانت الدولة التي سجلت نسبة الارتفاع الأعلى في أعداد السياح هي روسيا، إذ ارتفع عدد السياح منها بنسبة ٣٤٪، في حين أن عدد السياح من الصين سجل ارتفاعا بنسبة ٩٣٪، ولكن بأعداد أقل مقارنة روسيا، إذ بلغ أعداد السياح الصينيين ٥٢ ألفا.

٣٠٪، ما يؤكد عودة مستويات السياحة إلى ما كانت عليه حتى ما قبل صيف العام ٢٠١٤. وكانت السياحة الداخلة قد سجلت في العام الماضي ٢٠١٦ ارتفاعا محدودا بنسبة ٤٪ مقارنة مع العام ٢٠١٥، إذ تجاوز عدد السياح ٢٩ مليون سائح، بينما في العام ٢٠١٠، كان قد بلغ عددهم ٢٣ مليون سائح. إلا أن ما ضمن تسجيل زيادة في العام الماضي، كان الثلث الأخير من العام ذاته، الذي سجل ارتفاعا حادا بنسبة ٢٨٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام قبل الماضي، وكما يظهر فإن وتيرة الأشهر الأخيرة من العام الماضي، كانت مؤشرا لوتيرة ارتفاع السياحة في العام الجاري.

تضخم كبير في أعداد المحامين: محام واحد لكل ١٣٨ مواطنا!

قالت نقابة المحامين الإسرائيلية إن عدد المحامين واصل تسجيل ارتفاعه، وبلغ عددهم في هذه المرحلة ٦٢٣٥٠ محاميا، ما يعني أن هناك محاميا واحدا لكل ١٣٨ مواطنا، بينما المعدل في الولايات المتحدة الأميركية هو محام واحد لكل ٢٤٦ مواطنا.

وتشهد السنوات الأخيرة ارتفاعا حادا في أعداد المحامين، وقد زاد عددهم بقرابة ٧ أضعاف، عما كان في العام ١٩٦٠، من حيث عدد المحامين من بين إجمالي السكان، ففي العام ١٩٦٠ كان في إسرائيل محام واحد لكل ٩٣٤ مواطنا، وفي العام ١٩٧٠ انخفض العدد إلى محام لكل ٦١٣ مواطنا، وفي العام ١٩٩٠ انخفض المعدل إلى ٤٥١ مواطنا، وفي العام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٥ مواطنا، وانكسر حاجز ٢٠٠ مواطن في العام ٢٠٠٦، ووصل إلى مستوى ١٤٣ مواطنا في العام الماضي ٢٠١٤. وتقول النقابة إن أعداد المحامين تزايدت سنويا بنسبة ٦٪، مقابل نسبة تزايد سكاني تقل عن ٢٪.

ويعاني قطاع المحاماة من تردي في مداخل المحامين، ونسبة كبيرة من حاملي شهادة الحقوق لا تعمل في مهنتها، رغم أن غالبيتهم يحافظون على رخصة المحاماة، ويخضع قطاع المحاماة في العقدين الأخيرين على وجه الخصوص إلى احتكار المكاتب الكبرى، التي منها ما يستوعب مئات المحامين. وأكبر هذه المكاتب "هيرتسوغ، فوكس، نئمان"، والذي من أصحابه من بات رئيسا لحزب "العمل" إسحاق هيرتسوغ، وما زال يحتل المرتبة الأولى من بين المكاتب الكبرى.

وكان تقرير سابق قد أظهر تفاوتًا ضخما في معدل مداخل المحامين من منطقة إلى أخرى، وكان أعلاها في منطقة تل أبيب الكبرى، إذ بلغ المعدل ١٣٧ ألف شيكل، وهو ما يعادل ٣٨٥٠ دولارا، قبل الخصم الضريبي والاجتماعي، وينخفض في منطقة القدس إلى ١١٧ ألف شيكل، وهو ما يعادل ٣ آلاف دولار. وينخفض في المنطقة الشمالية إلى مستوى ٨٧٠٠ شيكل وما يعادل ٢٤٥٠ دولارا، وفي الجنوب إلى ٧٥٠٠ شيكل، ما يعادل ٢١٢٢ دولارا، وهي معدلات مداخل تقل عن معدل رواتب موظف عادي في شركة أو مؤسسة عامة. وتقل مداخل الشمال والجنوب عن معدل الأجور الذي بلغ في هذه المرحلة ١٠٤٤٩ شيكل، وما يعادل ٢٩٤٣ دولارا، وفق معدل الصرف في هذه الأيام.

قال تقرير لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، إن نمو الاقتصاد الإسرائيلي سيسجل هذا العام ارتفاعا بنسبة ٣٫٢٪، في حين أن تقديرات البنك المركزي الإسرائيلي أشارت إلى احتمال ارتفاعه بنسبة ٢٫٨٪، وهي تقل بكثير عن نسبة النمو في العام الماضي ٢٠١٦، التي بلغت ٤٪. في المقابل فإن العجز في الموازنة العامة يواصل ارتفاعه، إلا أنه ما زال أقل من السقف المحدد له، لأول مرة منذ ثلاث سنوات، من المتوقع أن يسجل التضخم المالي ارتفاعا طفيفا، بدلا من تراجعها في السنوات الأخيرة.

وقال تقرير منظمة OECD إن نمو الاقتصاد العالمي سيسجل هذا العام ارتفاعا بنسبة ٣٫٥٪، وفي العام المقبل ٢٠١٨، ارتفاعا بنسبة ٣٫٦٪، وهي نسب تعد أفضل مما كانت في العام ٢٠١٦، إذ سجل النمو ارتفاعا بنسبة ٣٪. ويقول التقرير إن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية سيسجل ارتفاعا بنسبة ٢٪، وفي العام المقبل بنسبة ٢٫٢٪، وهذا يعد انتعاشا للاقتصاد الأميركي، بعد سنوات الأزمة.

أما في ما يتعلق بالاقتصاد الإسرائيلي، وكما ذكر، فإن منظمة OECD تتوقع ارتفاع النمو هذا العام بنسبة ٣٫٢٪، وفي العام التالي بنسبة ٣٫٨٪. إلا أن البنك المركزي في تقريره الصادر في نهاية نيسان الماضي، خفض توقعاته السابقة للنمو وقال إنه سيسجل هذا العام ارتفاعا بنسبة ٢٫٩٪، مقابل ٤٪ في العام الماضي ٢٠١٦. ومن أبرز الدوافع التي جعلت بنك إسرائيل يخفف تقديراته، التراجع الملحوظ في استيراد السيارات في العام الجاري، وحسب التوقعات، فإن التراجع الحاصل هو بنسبة ١٢٪. بعد أن كان استيراد السيارات في العام الماضي قد سجل ذروة غير مسبوقة، ببيع ٢٨٧ ألف سيارة. وحسب البنك، فإنه لو بقي استيراد السيارات على ذات مستواه في العام الماضي، لسجل النمو ارتفاعا بنسبة ٣٫٣٪.

وكان النمو الاقتصادي قد ارتفع في العام الماضي ٢٠١٦، بنسبة ٤٪، وهي النسبة الأعلى منذ أربع سنوات، إلا أن البنك المركزي أشار إلى أن ركائز النمو في العام الماضي، ليست من تلك التي تضمن نموا لأمدا بعيد، وعلى الحكومة أن تعرف مواطن الضعف، وبالذات زيادة الميزانيات لمشاريع البنى التحتية، وفتح ابواب عمل أكثر

إعداد: بروهوم جراسي

OECD تتوقع نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٣٫٢٪ للعام الجاري وارتفاع الصادرات

*تقديرات OECD أعلى بشكل ملحوظ من تقديرات بنك إسرائيل المركزي (٢٫٨٪) *العجز في الموازنة العامة في ارتفاع مستمر ولكن أقل من السقف المحدد *التضخم المالي قد يسجل في العام الجاري ارتفاعا طفيفا بعد تراجعها في السنوات الثلاث السابقة*

٢٫٥٪ وحتى ٢٫٩٪.

وتشير تقارير الوزارات المختلفة إلى أن صرفها قد يؤدي إلى أن يصل العجز في العام الجاري إلى ٢٫٧٪، ولكنها تبقى نسبة أقل من نسبة العجز المخطط للعامين الجاري والمقبل ٢٠١٨، وهي ٢٫٩٪، من إجمالي حجم الناتج العام، ووفق المخطط الذي وضعته الحكومة في العام الماضي، فإن سقف العجز سيهبط في العام ٢٠١٩ إلى نسبة ٢٫٥٪، ويواصل التخفيض ليكون في العام ٢٠٢٣ بنسبة ١٫٨٪. ويقول محللون اقتصاديون إن استمرار ارتفاع العجز في الموازنة العامة قد يضع علامات سؤال على تسهيلات مالية وضريبية مخططة أعلنتها الحكومة في الأسابيع الأخيرة.

ارتفاع طفيف في التضخم

سجل التضخم المالي في شهر أيار الماضي، ارتفاعا بنسبة ٠٫٢٪، بموجب ما أعلنه مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الدوري قبل أيام، وبذلك يكون التضخم قد سجل منذ مطلع العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٠٫٧٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٠٫٨٪، وحسب التقديرات، فإن هذا العام سيسجل ارتفاعا في التضخم بنسبة تقل عن ١٪، بعد ثلاث سنوات سجل فيها التضخم تراجعا اجماليا، تبع عن حالة تباطؤ في الأسواق.

وقد تأثر التضخم في شهر أيار الماضي من ارتفاع أسعار موسمية، خاصة في الفواكه والألبسة والأحذية، إضافة إلى ارتفاع في كلفة النفاقة.

وبموجب السياسة الاقتصادية القائمة، فإن الهدف المطلوب أن يكون التضخم ما بين ١٪ إلى ٣٪، إلا أنه في هذا العام أيضا، وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف الحاصل، فإنه سيكون تحت الهدف. وبناء عليه، فإنه وقد تقديرات بنك إسرائيل المركزي، ستبقى الفائدة البنكية الاساسية هذا العام أيضا تلامس، الصفر، بنسبة ٠٫١٪، وهي النسبة القائمة منذ ٢٨ شهرا.

وعلى الرغم من أنه كانت للبنك المركزي توقعات بعودة الفائدة للارتفاع في الربع الأخير من العام الجاري ٢٠١٧، فإن البنك عدل تقديراته وقال إن الارتفاع على الفائدة قد يكون في الثلث الأخير من العام المقبل ٢٠١٨.

امام جمهوري "الحريديم" والعرب، للانخراط بنسبة أكبر في سوق العمل. وقال البنك إن نسبة النمو التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي في ٢٠١٦، كانت الأعلى منذ أربع سنوات، التي تراوح فيها النمو ما بين ٢٫٥٪ إلى ٣٫١٪. فحتى التقديرات الأولى للعام الماضي التي طرحت في نهاية العام ٢٠١٥، ومطلع ٢٠١٦، كانت تشير إلى وتيرة نمو تجر الاقتصاد إلى حالة ركود، إذ تراوحت التقديرات الرسمية ما بين ٢٫٢٪ إلى ٢٫٤٪. إلا أنه منذ منتصف العام الماضي بدأت تظهر تحولات تدفع النمو إلى أعلى، ما دفع إلى تعديل التقديرات عدة مرات.

واللافت أن منظمة OECD تتوقع ارتفاعا بنسبة ٥٫٦٪ في الصادرات الإسرائيلية، وهذا يعد ارتفاعا كبيرا، مقارنة مع النسب التي سجلت في السنوات القليلة الماضية، إذ شهدت صادرات الصناعات الإسرائيلية تراجعًا عدة، وكان الاعتماد على صادرات الخدمات، التي كانت تسد النقص، وتضمن ارتفاعا محدودا في إجمالي الصادرات، إلا أن قطاع الصادرات بات في السنة الأخيرة، يواجه أزمة استمرار تراجع سعر صرف الدولار أمام الشيكل، إذ سجل التراجع منذ مطلع العام ٢٠١٦، وحتى هذه الأيام حوالي ١١٪، الأمر الذي يعد ضربة للمردود المالي لبيضاع الصادرات، وبلغ سعر الصرف في الأيام الأخيرة حوالي ٣٫٥٢ شيكل للدولار، مقابل حوالي ٣٫٩١ شيكل في مطلع العام الماضي ٢٠١٦.

ولا يبدو أن البنك المركزي سيتدخل في الأسابيع القليلة المقبلة في سعر الصرف، بمعنى أنه تتوقف عن شراء الدولارات، إذ أن عوامل تراجع الدولارات تزايدت في الأونة الأخيرة، وكما يبدو أن ما يجري في سدة الحكم، في إدارة الرئيس دونالد ترامب، والتحقيقات الجارية، باتت تلعب دورا في قيمة الدولار، إلى جانب العوامل القائمة عالميا وفي الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

ارتفاع محدود في العجز المالي

قال تقرير لوزارة المالية الإسرائيلية إن العجز في الموازنة العامة سجل في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، ٢٫٢٪، بينما سجل في العام الماضي ٢٠١٦، وحده، نسبة ١٫٢٪، وهي نسبة كانت أقل من التقديرات بأن يصل العجز المخطط إلى ٢٫٨٪. ومن المتوقع أن يواصل العجز ارتفاعه ليصل في شهر تموز المقبل إلى نسبة

أحدث المعطيات حول سوق العمل الإسرائيلية "الكل يعمل"!

* "الإحصائيات تجزم أنه ليست هناك في إسرائيل الآن بطالة، وعلى أرض الواقع يستقدمون عمالا وما تزال هناك أيدي عاملة ناقصة، وبموجب معطيات مكتب الإحصاء المركزي فإن وضعنا لم يكن أفضل مما هو حاليا... هاكم الحقائق وتحليلاتها" *

متشعب، تضمن تخفيض والغاء مخصصات اجتماعية، ورفع الحد الأدنى من الأجر، واتباع نهج ما يسمى "الضريبة السلبية"، بمعنى دفع مخصصات مالية في الراتب من سلطة الضريبة، لذوي الرواتب المنخفضة، وأيضا زيادة الدورات المهنية، ورفع جيل التقاعد للرجال إلى ٦٧ عاما. وعلى الرغم من ذلك، علينا أن نذكر أن جمهوريين كبيرين ما زالت مشاركتهما في سوق العمل منخفضة: الرجال اليهود المتدينون المتزمتون (الحريديم) ونسبة انخراطهم ٥٠٪، والنساء العربيات اللاتي نسبة انخراطهن بلغت ٣٥٪. ودمج هذين الجمهوريين في سوق العمل من شأنه أن يحدّث ارتفاعا كبيرا في الناتج العام، شرط أن يحظى الجمهوران بتأهيل مهني يحسن مؤهلات العاملين. وهناك أيضا استثناءات، منهم أولئك اليائسون، ففي العام ٢٠١٦ تم تسجيل ٢٣٥٠٠ شخص كمن يتسوسا من إمكانية البحث عن عمل. وفي العام ٢٠١٥، كان عددهم أكبر وبلغ ٢٧٩٠٠ شخص، ٥٣٫٦٪ من بينهم يهود، والسبب الأساس عدم إيجاد عمل ملائم لمهنتهم، ومن الأسباب الأخرى كان العمر، والراتب المنخفض وعدد ساعات العمل، وعدم اهتمام بالعمل، وعدم إيجاد عمل ملائم في منطقة السكن.

والبطالة ليست متساوية بنسبها بين مناطق البلاد المختلفة. فنسبة البطالة منخفضة جدا في منطقة المركز، وترتفع كلما كانت المنطقة أبعد عن مركز البلاد، وهي عالية جدا في بلدات البدو، والعرب في بلدات التطوير (بلدات المقرر-التحجير)، ففي الربع الأول من العام الجاري، تم تسجيل بطالة بنسبة ٥٫٢٪ في منطقة القدس، مقابل ٤٫٩٪ في منطقتي حيفا والجنوب، بينما البطالة في منطقة المركز بلغت ٣٫٩٪، وفي مدينة تل أبيب ٣٫٢٪. في حين أن البطالة في مدينة راهط (كبرى المدن العربية في منطقة الجنوب) بلغت ١٤٫٤٪، وفي مدينتي سخنين وأم الفحم (شمالا) ١٤٫٧٪. وبلغت نسبة البطالة في شمال صحراء النقب ١٩٪ (وهي منطقة تضم بلدات عربية ويهودية، وما يعرف بالنسبة هم العرب المحزر). حينما تكون البطالة في الضحى، فإن الراتب يرتفع، إنها مسألة عرض وطلب، ولكن الارتفاع في الراتب في إسرائيل يبقى أقل، مقارنة بالدول التي فيها نسبة تشغيل كاملة. ففي العام ٢٠١٦، ارتفع معدل الرواتب بنسبة ٠٫٣٪، كذلك فإن الفجوات في معدلات الرواتب هي من الأعلى في العالم المتطور.

[عن المجلة الشهرية لصحيفة "ذي ماركر"]

الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة ١١، إذ بلغ المعدل فيها ٥٧ ألف دولار، وتحتل ألمانيا المرتبة ١٨ عالميا، إذ بلغ المعدل فيها ٤٨ ألف دولار. وحينما تكون البطالة منخفضة، ونسبة المشاركة في العمل في ارتفاع مستمر، فلا عجب من أن مداخل الدولة من الضرائب ارتفعت، في كل واحدة من السنوات الأربع الماضية، بمعدل ٦٪ سنويا، وهي نسبة محترمة جدا. وسبب هذا، أن أناسا أكثر فاعلر منخرطون في العمل، ولذا فإنهم يدعون ضريبة دخل أكثر، وأيضا يدفعون ضريبة المشتريات، بقدر أكبر كدليل على ارتفاع القوة الشرائية. واليكم بعض الأرقام: في العام ١٩٩٩ كان ١١٫٣٪ من الشريحة العمرية من ١٥ عاما وحتى ٦٤ عاما، عاطلون عن العمل، بمعنى واحد من كل تسعة بالغين. وفي العام ٢٠٠٣، كان الوضع أسوأ بكثير، إذ ارتفعت النسبة إلى ١٣٫٤٪. وفي العام ٢٠٠٧ هيبت النسبة إلى ١٩٪، وفي العام ٢٠١٢ ٦٫٩٪، وفي العام ٢٠١٣ إلى ٦٫٢٪، وفي العام ٢٠١٤ إلى ٥٫٩٪، وفي العام ٢٠١٥ هيبت النسبة إلى ٥٫٣٪، وفي العام الماضي ٢٠١٦، بلغت النسبة ٤٫٨٪.

وحسب تقديرات محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ، عرضتها في اجتماع لجنة المالية البرلمانية في نهاية العام الماضي، فإن نسبة البطالة في العام الجاري ٢٠١٧ ستكون أقل من ٤٫٦٪، إلا أنه في الربع الأول من العام الجاري بلغت البطالة ٤٫٢٪. وبسبب غياب البطالة، فقد ارتفع في العام الماضي عدد ساعات العمل الإضافية بنسبة ٢٫١٪، بالمعدل للأجير، في حين أن أصحاب عمل لا يجدون عمالا متفرغين، ولهذا يطلبون من العاملين لديهم العمل ساعات إضافية، وبين العرب، فإن البطالة ما تزال عالية، وبلغت في العام الماضي ٥٫٢٪، وبين النساء العربيات ٩٫٢٪ (هناك حقائق تنقض هذه المعطيات بشأن العرب، إذ أن البطالة الفعلية بين العرب تقفز عن ٨٪، تشمل الرجال والنساء- المحزر).

والبطالة دون ٥٪ تعد عمليا بطالة تنقلات، بمعنى أنها بطالة عمال ينتقلون من مكان عمل إلى آخر، أو أنهم طلاب جامعات أنهوا تعليمهم، أو جنود مسرحون بعد انتهاء الخدمة الإلزامية، وبالإمكان القول بشكل استثنائي، إن من يرغب بالعمل سيجد مكانا.

قبل ١٠ سنوات، تدمر قادة الاقتصاد من نسبة منخفضة للمشاركة في سوق العمل الإسرائيلية، الأمر الذي سيضع صعوبات أمام التنافسية مع أسواق عالمية متطورة، فقد اشارت المعطيات في حينه إلى أن نسبة عالية من الجمهور لا يعمل، ويعتاش على المخصصات الاجتماعية. وقد طرأ التغيير في أعقاب جهد وطني

بقلم: موطي بسوك

(تعريف: يعرض المحلل الاقتصادي موطي بسوك صورة ودية عن سوق العمل الإسرائيلي، من حيث نسبة البطالة، ونسبة الانخراط في العمل، إلا أن المقال الذي يعرض جانبا مهما، يغفل جوانب أخرى أشد أهمية وتكمل الصورة الحقيقية: مثل أنه على الرغم من انخفاض البطالة فإن نسبة فقر العائلات التي فيها عامل واحد وعاملان ترتفع باستمرار، كما أن نسبة الوظائف الجزئية ما تزال عالية. إضافة إلى هذا، فإن ما يعرضه الكاتب عن البطالة في المجتمع العربي في إسرائيل بعيد عن الحقيقة، ويصدم مع نسب البطالة العالية في المدن العربية الكبرى- المحزر) قد يبدو لدى الكثيرين أن الوضع مختلف، ولكن هذه حقيقة: لا يوجد في إسرائيل في السنوات الأخيرة بطالة، نعم، فالالاقتصاد يشهد حالة تشغيل كاملة، في قطاع التقنية العالية، وأيضا في قطاعات العمل غير الأكاديمية، ويتحدثون عن استخدام عمال لقطاع البناء، كما أن مهندسين وتقنيين من الخارج باتوا يعملون هنا في البلاد، ولن يكون بعيدا ذلك اليوم الذي سيتم فيه استخدام أطباء من الخارج، ليعملوا في المستشفيات، في وسط البلاد، وفي الأماكن النائية، فقد تم حتى الآن استخدام مرضات.

المعطيات التي ينشرها مكتب الإحصاء المركزي قاطعة: نسبة البطالة، في كل فترة زمنية: سنوات، فصول، وأشهر، منخفضة جدا، بمقارنة تاريخية، وأيضا بمقارنة دولية، وهي تستمر في الانخفاض بشكل دائم، ولكن ماذا عن واجهة البطالة، والمشاركة في سوق العمل؟، أيضا في هذا المجال فإن المعطيات تدل بشكل قاطع على أنها في ذروة غير مسبوقة، فنسبة المشاركة في العمل بلغت ٦٤٪ من الشريحة العمرية ١٥ إلى ٦٤ عاما، وهذا ما كان في العاملين الماضيين، وهو مستمر، وما كنا في الماضي نخلم بنسبة كهذه. نعم، وضع الاقتصاد جيد، وسيكون من يقولون إنه جيد جدا. فاقتصاد إسرائيل توسع ونما في السنوات الأخيرة بنسب جيدة، ففي العام ٢٠١٦، سجل النمو نسبة ٤٪، وهو ما أدى إلى رفع معدل الناتج للفرد إلى ٣٥ ألف دولار، وبموجب صندوق النقد الدولي، فإن إسرائيل تحتل المرتبة ٣٤ من بين دول العالم، في ما يتعلق بحجم معدل الناتج للفرد، وهي مرتبة محترمة جدا. على رأس لائحة صندوق النقد، نجد قطر، التي فيها المعدل للفرد ١٢٧ ألف دولار، تليها لوكسمبورغ- ١٠٤ آلاف دولار، ثم سنغافورة- ٨٧ ألف دولار، فيما تحل

من إصدارات «مدار»

يائير أرون

المحرقة، «الإنبعاث»،

النكبة

ترجمة: أسعد زغبى



«مدونة الأخلاقيات الأكاديمية» مدماك آخر في بنیان «الثورة اليمينية» في إسرائيل!



كتب سليم سلامة:

«مدونة الأخلاقيات الأكاديمية» التي يسعى وزير التعليم الحالي، نفتالي بينيت (رئيس حزب «البيت اليهودي»)، إلى فرضها على المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، على الأساتذة الجامعيين العاملين فيها وعلى الحياة الأكاديمية بأكملها، لا يمكن اعتبارها والتعامل معها بوصفها أمراً «طارئاً شاذاً» على الأساتذة الأكاديمية والعامّة في إسرائيل، بل هي أمر يندرج تماماً في سياقها، حركتها، مميزاتا واتجاهاتها عموماً، وخاصة خلال السنوات الأخيرة على وجه التحديد.

والواقع، بما يقام عن أي شك، أن هذه «المدونة» تشكل مدماكاً آخر في بنیان كامل ومتراص يداب اليمين الإسرائيلي الحاكم، بمنهجية ومثابرة، على إرساء أسسه ودعماته وتشديد أعمدته في مختلف مناحي الحياة العامة في إسرائيل، السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، القضائية والتشريعية، التعليمية والإعلامية وغيرها، انسجاماً مع تصريحات متكررة أدلى بها قادة هذا اليمين، ومن حزب «البيت اليهودي» خصوصاً، بشأن عزمهم على إحداث «ثورة» التغيير التي ستطال كل مرافق الحياة العامة في إسرائيل - تغيير يثبت حقيقة أن «اليمين هو الذي يحكم» ويترجمها على أرض الواقع. وهي «ثورة» تشكل في السنوات الأخيرة تحديداً مادة رئيسية لنقاش واسع جدا يدور بين سياسيي اليمين، إعلاميه ومثقفيه، جوهره: توجيه نقد حاد لممثلي اليمين الذين سيطروا على مقاليد السلطة في البلاد حتى الآن على خلفية ما أبدهم من تردد، تلكؤ وخوف في إحداث هذا التغيير. وهو الرأي الذي أكده، الآن أيضاً، أحد قادة اليمين الإسرائيلي وعضو الكنيست السابق أرييه إيدان، في سياق الحديث عن «المدونة الأخلاقية» الجديدة، حين كتب (موقع «معاري»): «لن أوجه إصبع الاتهام إلى أي شخص من اليسار، إنما إلى أنفسنا فقط. المحاضرون الجامعيون المحرّضون هم ذنبنا نحن جميعاً، وليس ذنب اليسار فقط. لقد كبر هؤلاء وترعرعوا في أرواحنا نحن، جميعاً. إنهم أعشابنا الضارة جميعاً وعلينا جميعاً وقف التحريض!»

«ثورة» يجري تنفيذها الآن على مراحل وبدفعات، من خلال خطوات مدروسة ومحسوبة، واحدة تلو الأخرى، تتخذ يوماً في إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية اليمينية الرامية إلى «تجسيد رغبة الشعب في إسرائيل والتعبير عنها»، كما عكستها نتائج الانتخابات البرلمانية خلال العقود الأخيرة. ولئن كان من العصي الإحاطة بكل هذه الخطوات والإجراءات في مثل هذا المقام، إلا أن هذا الجاذب لا تعد ولا تحصى أيضاً. وتكفي الإشارة السريعة هنا إلى ممثلي حزب «البيت اليهودي» في الحكومة والكنيست للتدليل على ما نقول وتأكيدده. فهذا ما فعله ويفعله بينيت نفسه في وزارته (وزارة التعليم)، كما فعلت أيليت شاكيد في وزارة العدل (التشريعات القانونية والتعيينات في سلك القضاء)، أوري أريئيل في وزارة الزراعة (من خلال «مديرية تطوير البدو في النقب» ودايرة الاستيطان التابعتين لهذه الوزارة)، إيلي بن دهان في منصب نائب وزير الدفاع، نيسان سلوميانسكي في منصب رئيس لجنة الدستور، القانون والقضاء في الكنيست، بتسليط سموتريتش في منصبه نائب رئيس الكنيست ورئيس «اللوبي لدعم وتقوية وتطوير الجليل»، وهذا، بالإضافة إلى ما فعله ميري ريغف في وزارة الثقافة وبنيامين نتنياهو في وزارة الاتصالات.

وعلى هذا، فإن الضجة الواسعة التي أثارها «مدونة الأخلاقيات الأكاديمية» هذه، منذ نشرها قبل بضعة أيام، وإن استطاعت تعطيلها مؤقتاً بإجهاض محاولة إقرارها في الهيئة الرسمية المخولة، إلا أن المؤكد أنها قد استطاعت، بمجرد نشرها والسجال حولها، إحداث تغيير جوهري هام يتمثل في إدخال عنصر التخويف والردع في الحياة الأكاديمية، سواء على مستوى إدارات المؤسسات الأكاديمية المختلفة التي تتركز على عدم المنش (من جانب الوزير ووزارته) وميزانياتها ومخصصاتها المالية المختلفة، أو على مستوى أعضاء السلك الأكاديمي، بدرجاته المختلفة، أو على مستوى الطلاب وهيئاتهم التمثيلية المختلفة.

يمكن القول، من دون الوقوع في شرك المبالغة إطلاقاً، إن ضرر هذه «المدونة الأخلاقية» قد أصبح ناجزاً على أرض الواقع، بالرغم من موقف «لجنة رؤساء الجامعات» التي عبر بيانها عن رفض هذه المدونة ومعارضة تبنيها وتطبيقها، بالرغم من إعلان «اتحاد الطلاب

الجامعيين» رفضه ومعارضته لهذه المدونة وتهديده بإعلان الإضراب في حال الإصرار على تطبيقها، وبالرغم من معارضة قطاع واسع من المحاضرين والأساتذة الجامعيين أيضاً وتأكيدهم على أنهم لن يلتزموا بنصوص هذه المدونة وأحكامها في حال إقرارها واعتمادها بصورة رسمية.

إن مجرد إعداد هذه المدونة ونشرها يشكلان، في حقيقة الأمر، إعلاناً تصريحياً رسمياً يوضح للجميع ما هي «رغبة القائد» وتبعات عدم الامتثال لها / أو الخروج عن طوعها. ولئن أشرنا إلى الضرر الذي أصبح متحققاً، بمجرد نشر هذه المدونة، فإن من الواجب التنويه إلى أن أصحابها ومؤيديها يعتبرونها إنجازاً، أو خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح على الأقل. وهذا ما عبر عنه رئيس حركة «إم ترتسو» اليمينية (التي كانت محركاً رئيسياً في عملية إعداد المدونة ونشرها) حين قال: «إنه يوم عيد للصهيونية وللطلاب في الجامعات، لأعضاء السلك الأكاديمي ولمواطني إسرائيل. لقد حققت الصهيونية اليوم انتصاراً وها هي تعود لترفع رأسها من جديد!»

عن القشة التي أشعلت «الثورة» ومنظرها!

مبادرة الوزير بينيت لوضع «المدونة الأخلاقية» ليست جديدة ولم تظهر فجأة، بل جرى تهيئة الأرضية لها خلال فترة طويلة تخللتها شكاوى عديدة قدمها أعضاء ونشطاء حركة «إم ترتسو» في الجامعات، بصورة منهجية ومثابرة، ضد أساتذة جامعيين وهيئات إدارية في بعض المؤسسات الأكاديمية على خلفية تصريحات سياسية أطلقها هؤلاء وعلى خلفية نشاطات سياسية جرى تنظيمها. ثم اهتمت هذه الحركة بنقل هذه الشكاوى، أيضاً، إلى لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست، والتي ناقشت الموضوع في أكثر من جلسة خصصتها له.

غير أن ثمة «عينة كانت بمثابة القشة التي استغلها بينيت لإشعال «ثورة» المدونة الأخلاقية الأكاديمية فأصدر، على خلفيتها المباشرة وبذريعتها، كتاب التعيين للبروفسور أسا كاشير لوضع هذه المدونة، والمقصود بتلك «الحادثة» ما كتبه ونشره (على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك») إثنان من الأساتذة الجامعيين البارزين في إسرائيل ضد وزيرة العدل، أيليت شاكيد، في كانون الأول ٢٠١٥، هما البروفسور عميرام غولدولوم ود. عومر كسيف. كتب غولدولوم إن شاكيد هي «وزيرة يدها ممرضجان بالدماء، في حكومة فاشية تسلب الحقوق وتميز ضد منظمات حقوق الإنسان»، بينما كتب كسيف إن شاكيد هي «نازية جديدة، حثالة وشريكة غير مباشرة في إبادة شعب»!

استغلت أوساط اليمين الإسرائيلي هاتين الجملتين لإثارة ضجة حادة واسعة آنذاك، دعتت الوزير بينيت إلى الإعلان، من على منصة الكنيست، أن «هذه حملة التحريض الأخطر ضد وزير للعدل منذ قيام الدولة... تحدثت مع رؤساء الجامعات وطلبت باجتماع هذه الظاهرة من جذورها!»

إثر تلك الضجة وما رافقها، أصدر بينيت، بصفته رئيس «مجلس التعليم العالي»، كتاب التعيين إلى كاشير لإعداد «مدونته الأخلاقية». هنا، تنبغي الإشارة إلى أن كاشير، أستاذ الفلسفة السابق في جامعة تل أبيب، هو الذي كان قد وضع «المدونة الأخلاقية» للجيش الإسرائيلي، والتي تنص صراحة على أن «الجنود، بمجرد كونهم جنوداً، يعرضون أنفسهم للخطر، ولذا، ليس مطلوباً منهم تعريض أنفسهم إلى خطر إضافي زائد من أجل عدم العس بمواطنين مدنيين لدى العدو» وهو نفسه الذي صاغ الإجراء العسكري المعروف باسم «إجراء هانيبال» (هانيبال) الذي يتيح للقادة العسكريين قتل جندي لتلافي وقوعه في الأسر بين أيدي العدو.

بخطوته الأخيرة هذه، وضع «المدونة الأخلاقية الأكاديمية»، أثار كاشير موجة من الانتقادات الحادة جدا ضده شخصياً، من جانب زملائه الأساتذة الجامعيين والطلاب، كما من جانب أوساط سياسية واجتماعية وثقافية عديدة أخرى وصفته بأنه «كاتب بلاط».

ورد كاشير على هذه الانتقادات فقال إنها، في أغليبتها الساحقة، تصدر عن «الهاموش الزاقعة» و«تفتقر إلى الموضوعية»؛ وأضاف أن «مشكلة المعارضين للمدونة الأخلاقية هي شخص الوزير بينيت... في اللحظة التي يوقع فيها بينيت على شيء ما، يتخذ اليسار موقف المعارضة الفورية»!

في المقابل، رأى كثيرون جدا من زملاء كاشير في الأكاديميا أنه قام بعمل خطير جدا إذ شرعن المنش العميق والخطير بالحريات الأكاديمية وبحرية التعبير، الأكاديمية والعامّة، وجعل من نفسه أداة لضرب هذه الحريات، على كل ما يترتب على ذلك من نتائج وتبعات بعيدة المدى. فقد اعتبر البروفسور إيال غروس، أستاذ الحقوق في جامعة تل أبيب، أن ما كتبه كاشير في هذه «المدونة»، ينطوي على «أخطار جسيمة، ليس على الأكاديميا فقط، بل على المجتمع الإسرائيلي برمته»، وأوضح غروس أن الخطر الأكبر يكمن في أن هذه «المدونة» تشكل جزءاً من عملية تطبيع للوضع القائم (ستاتوس كو) وعرضها على أنها الإمكانية الوحيدة المتاحة والمسموحة!

وقال البروفسور ليف غرينبرغ، رئيس دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بن غوريون في النقب، إن «القبول بمدونة أخلاقية تضعها شرطة الأفكار بالتعاون مع المفوضين الحكوميين والسياسيين سيشكل خيانة لعلم الاجتماع والمجتمع»! وقال عضو الكنيست البروفسور يوسي يونا، الأستاذ الجامعي في جامعة بئر السبع سابقاً، إن الرغبة في «تربية» الأكاديميا وتزويضا لتكون غير سياسية مثلاً كمثل إقامة فرقة موسيقية يحظر عليها إسما صوتها... الدعوة إلى «عدم تسييس» الأكاديميا هي الدعوة الأكثر سياسية، لكن بصيغتها الأكثر ظلامية!

نصوص تكشف حقيقة الأهداف!

في جلسة الحكومة الأسبوعية قبل الأخيرة، تحدث وزير التعليم بينيت عن «مشروع المدونة الأخلاقية الأكاديمية» وقال إن الغرض منه «وضع حد لتسييس التعليم الجامعي ومؤسساته» (على غرار سعي زميلته شاكيد إلى «وضع حد لتسييس القضاء ومؤسساته»)، وهو ما أشار إليه بينيت، أيضاً، في كتاب التعيين الذي أصدره لمعد هذه المدونة، البروفسور أسا كاشير، إذ كتب: «تمشياً مع قرارات سابقة، أيضاً، صدرت عن مجلس التعليم العالي، ينبغي وضع حد لوضع يعاني فيها طلاب أو محاضرون من الرفض، الإسكات، الإقصاء أو التمييز بسبب هويتهم أو بسبب معتقداتهم الشخصية، بما فيها معتقداتهم السياسية... نحن، جميعاً، ملزمون بصون حق الطالب في التعليم في مؤسسة للتعليم العالي من دون إجباره على الإصغاء إلى مواظ سياسية لا علاقة لها بموضوع التعليم العيني أو مجاله!» لكن الحقيقة أن بينيت وحزبه وجناحه السياسي عموماً لا يعارضون إلقاء «مواظ سياسية» في غرف التعليم الجامعي فقط (والتي يرفضونها ويعارضونها هي «مواظ سياسية»، من لون واحد فقط، بالطبع: اللون الذي يتنسج مع لونهم هم ولا يروق لهم!). بل يحزموها في الحرم الجامعي كله، كما يحزموها خارج نطاق الحرم

من ردود الفعل الإسرائيلية على «مدونة الأخلاقيات الأكاديمية»:

اليمين الإسرائيلي يحاول «تطبيع» هيمنته وفرض استسلام على الفلسطينيين!

تطبيع الوضع القائم وجعله الإمكانية الوحيدة.

وختم غروس: يجب رمي مدونة الأخلاقيات هذه في سلة المهملات، وحتى لو جرى ذلك فإن الضرر قد حدث، ومجرد تقديمها على أنها «روح القائد» يشكل عاملاً خطراً يمكن أن يكون له تأثير سلبي يمنع شرعية للمكارتية.

من ناحية أخرى قال البروفسور أفيعدا كلاينبرغ إن بينيت الذي يقف وراء «مدونة الأخلاقيات الأكاديمية» يسعى أيضاً لفرض الاستسلام على الفلسطينيين من خلال حديثه عن «سلام اليميين».

وأضاف هذا الأستاذ الجامعي في مقالة نشرها في صحيفة «يديעות أحرورت»، أن بينيت سلك أخيراً مصطلحاً جديداً هو «سلام اليميين»، وبحسب ما قاله (خلال مؤتمر صحيفة «هآرتس» للسلام الذي عقد مؤخراً)، فإن هذا السلام هو انعدام الحرب، وهو السلام المنطوق من القوة، وفي هذا لا خلاف مع بينيت، فعندما يكون الطرف الموقع على اتفاق السلام عديم القوة، فإن الاتفاق هو اتفاق استسلام لا اتفاق سلام، لكن ما يجب ملاحظته هو أنه في عالم بينيت، كما يتضح مما قاله، لا وجود لطرف آخر أو لحاجاته وإرادته وقدراته وحقوقه، ونحن فقط من ننزّل الخطوط الهيكلية للعيش وفقاً لحاجاتنا الديموغرافية والأمنية والثقافية، وفي ظل هذا العالم يكون بإمكان أشخاص مثل بينيت أن يقرروا مثلاً أن «القدس فوق المنطق وفوق السلام»، وأننا نحن فقط نقرر ما هي حدود الحكم الذاتي لفلسطين، وبالطبع ما هي حدود الدولة ونتيجة لذلك ما هي حدود «الكيان الفلسطيني»، وإذا كنا أقوياء بما يكفي سيخبط الطرف الآخر إلى قبول إملاتنا بكلمات أخرى، السلام ليس خطوة اعتراف بالأخر ومحاوله التوافق معه بل خطوة من طرف واحد لا تعكس إلا حاجاتنا، وتابع: لا شك في أن هذا التفكير النرجسي لـ«السلام» ليس من

التدريسي، وإذا جرى تبني مدونة الأخلاقيات فإنه قد يتعرض إلى إجراءات تأديبية.

وأضاف أن فرض القيود على تعليم يعتبر سياسياً يشتمل على انحياز واضح لصالح الأمر الواقع الذي لا يعتبر سياسياً بل حياًياً. وهذا الانحياز يمكن أن يؤثر في موضوعات أخرى، على سبيل المثال، فالمحاضر الذي يبحث في سبيل حماية حرية الملكية والاتفاقات والدفاع عنهما لضمان الحريات في المجتمع، على الأغلب لن يعتبر أنه يتطرق إلى السياسة. وفي المقابل، محاضر يبحث هذه المسألة ليظهر أن حرية الملكية والاتفاقات هي جزء من النظام الرأسمالي الذي يحافظ على عدم مساواة اقتصادية، يمكن أن يتهم بالعمل السياسي وينشر أفكار ماركسية.

إن التعليم الجيد لا يمكن أن يكون موجهاً، ويجب أن يحرض دائماً على عرض الأوجه المختلفة في كل نقاش. لكن في الواقع الحالي، فإن عرض وجهة نظر واحدة فقط من الرواية لا يعتبر على الأغلب عملاً سياسياً إذا كانت هذه الوجهة تتماشى مع الوضع القائم، بينما يعتبر مجرد عرض وجهة نظر أخرى من الرواية عملاً سياسياً. إن جزءاً أساسياً من التفكير النقدي ضروري، ليس فقط للحياة الأكاديمية بل للمجتمع بأسره، يعني طرح أسئلة وإثارة شك حين تتطلب الحاجة، لكن إثارة مثل هذا الشك يعتبر كلاماً سياسياً، بينما عدم إثارة الشك في الوضع القائم لا يعتبر كذلك.

من أجل هذه الأسباب يشعر أنصار حركة «إم ترتسو» بفرح غامر حيال مدونة كاشير. وهم يدركون أن تطبيقها سيفرض التمييز بين ما يعتبر سياسياً وغير سياسي، بناء على ذلك، من الخطأ أن نفهم المدونة التي هي نتاج شاكيد وبينيت فقط من خلال الضرر الذي يمكن أن تلحقه بحقوق الإنسان، ويجب أن نفهم هذه المدونة كجزء من

الجامعي أيضاً. وبهذا المعنى، فهم يريدون تحريم التعبير، إطلاقاً، عن آراء ومواقف سياسية لا تتسجم مع مواقفهم وأرائهم.

هذا ما تبينه، على نحو مؤكد، قراءة «مدونة الأخلاقيات الأكاديمية» المقترحة بالكامل ويتمعن. كما تثبت صدق ادعاء مدير حركة «إم ترتسو»، متان بيلغ، بقوله إن «المدونة الأخلاقية التي وضعها البروفسور أسا كاشير تتبنى، بصورة جلية، مطالب حركة «إم ترتسو»... لقد كشفتنا خلال السنوات الأخيرة ظواهر كثيرة معادية للصهيونية في الأكاديميا الإسرائيلية، كما كشفنا مؤخراً عن تسلسل تنظيمات اليسار المتطرف إلى البرامج أكاديمية والعيادات المهنية ومارسنا ضغوطاً كبيرة ومتواصلة لإصلاح هذا الغبن؛ وأضاف: «المدونة الأخلاقية هي خطوة هامة وصحيحة في الطريق نحو تحقيق الهدف -وقف التسييس في الأكاديميا... نحن واثقون بأن الوزير بينيت سيحرص على إقرار هذه المدونة الأخلاقية في مجلس التعليم العالي، سيهتم بتطبيقها وبفرضها»!

تكشف نصوص المدونة أن الهدف الذي تسعى «إم ترتسو» إلى تحقيقه، بواسطته ومن خلال ممثليها السياسيين في الحكومة على رأسهم وزير التعليم نفتالي بينيت، هو إخراس أي صوت سياسي معارض لنهج اليمين وأطروحاته، من خلال وصمه ونزع الشرعية عنه وعن أصحابه أولاً، ثم من خلال تزيهيمهم وتسييل سيف العقوبات فوق رقابهم.

ثمة مناطق حرام مركزية تضرب «المدونة الأخلاقية» حولها سياجات عالية جدا وتحظر الاقتراب منها، يعدها كاشير (ومفشروه من «إم ترتسو» وأوساطها) صراحة، بعد إدراجها ضمن «النشاط السياسي» (المحظور)، مع الإشارة إلى أن تعبير «النشاط السياسي»، وفق التعريف المثبت في مستهل المدونة، يشمل التعبير أيضاً، وليس العمل فقط؛ ومع الإشارة، أيضاً، إلى استحالة الفصل ما بين «الأكاديمي» و«السياسي»، في العديد من المساقات والمواضيع الدراسية الجامعية في مختلف الفروع والعلوم، الإنسانية وحتى الطبيعية، ما يعني بالتالي استحالة تدريس تلك المواضيع والمساقات.

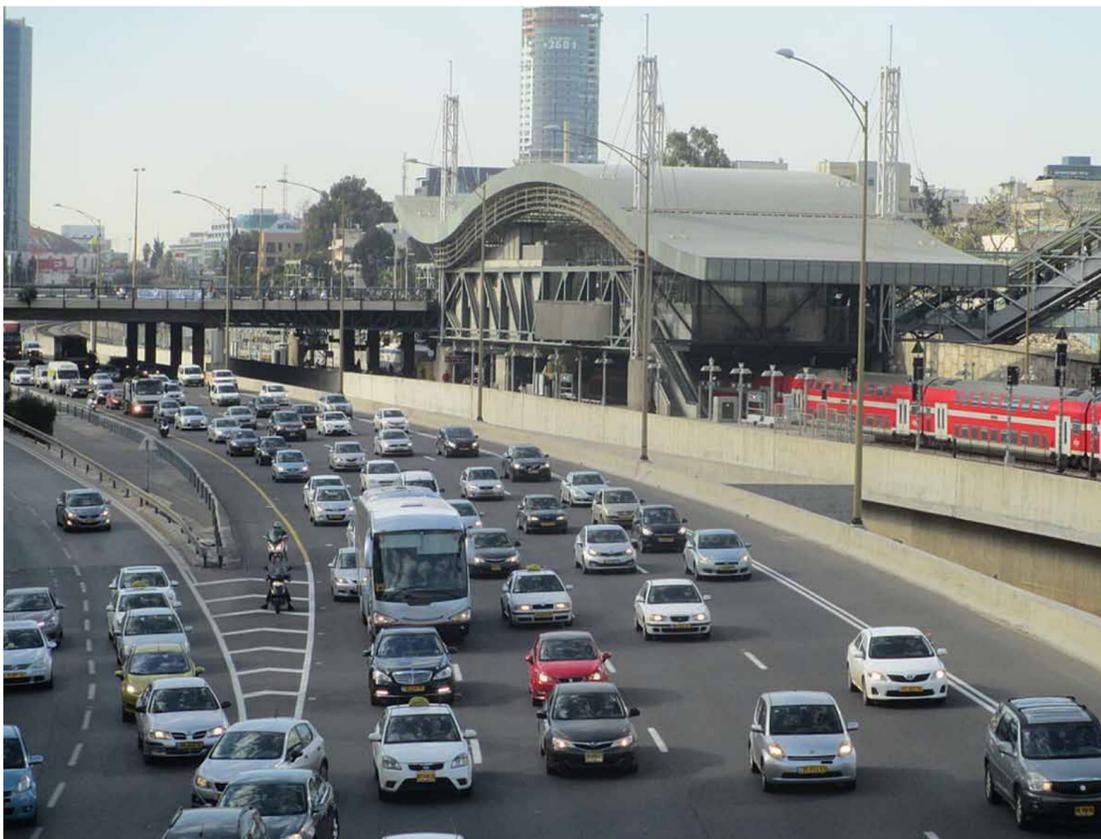
هذه المناطق الحرام تشمل: معارضة الاحتلال، الدعوة إلى المساواة، الدعوة إلى السلام الحقيقي، تبني أو عرض الرواية الفلسطينية بشأن أصل النزاع ونتائجه وشروط حله، نشاطات ومنظمات تسعى إلى رفع الظلم والغبن عن فئات اجتماعية مضطهدة أو مسحوقة (وخاصة «العيادات الحقوقية المهنية» الناشطة في العديد من مؤسسات التعليم العالي) ومقاطعة الجامعات الإسرائيلية أو مؤسسات بحثية فيها، ضمن حملة المقاطعة الدولية لإنهاء الاحتلال، سواء بالدعوة المباشرة إلى المقاطعة أو بتبرير وتأييد دوافعها وأهدافها.

اختراع بينيت، فعلى مدى التاريخ حاولت القوى العظمى أن تتصرف على هذا النحو مع القوى الضعيفة، أي أنها أملت الشروط وقام الطرف الضعيف بالتوقيع. وهذا هو جوهر «سلام اليميين» الذي يدعو إليه وزير التربية والتعليم، لكن على مدى التاريخ ثبت أن مثل هذا السلام ظل عاجزاً بالمشاكل، وحتى الكثير من الإمبراطوريات العظمى اكتشفت بأن الأطراف المهانة والغاضبة التي قبلت التوقيع على اتفاقيات سلام كهذه وهي تعض على النواجذ بسرعان ما التجأت إلى وسائل غير لطيفة للتعبير عن عدم رضاها. فالانكليز مثلاً احتلوا فلسطينهم، إيرلندا، في القرن الحادي عشر، و«انطلقاً من القوة»، أملا على الطرف الضعيف شروطهم (بالمناسبة تلك الشروط كانت أفضل بكثير من الشروط التي تعرضها على الفلسطينيين وتضمنت حقوق مواطنة كاملة بما في ذلك حق الانتخاب للبرلمان البريطاني). ومثلما فعلنا بعث الانكليز بالمستوطنين إلى أرجاء إيرلندا كافة، وبين وبينة والآخرى قاموا بشن حملات عسكرية كان الهدف منها جس الوعي المحلي. ومع ذلك بعد ٨٠ سنة إرهاب أو مقاومة مسلحة، جلس الطرفان على طاولة المفاوضات وتوصلا إلى اتفاق تم فيه أخذ حاجات الإيرلنديين في الاعتبار، وكانت فوارق القوة بين إنكلترا وإيرلندا كبيرة لدرجة أن هذه الأخيرة لم تشكل بالنسبة إلى الأولى أكثر من مجرد مصدر قلق.

وختم: إن السؤال المطروح هو ما إذا كان بوسعنا أن نسجم لانفسنا بفكرة السلام اليميني وفقاً لمفهوم بينيت؟. في الوقت الحالي يبدو أن الجواب هو نعم، لكن عند النظر إلى الأرقام والخرائط ومنظومة المصالح العالمية، فإن هذه النعم تهتز، صحيح أن إسرائيل تتمتع حالياً بتفوق عسكري واضح، ومن السهل على المرء أن يتعلم من هذا، لكن يظل من غير الفجدي السياقة في حالة ثمل.

سلسلة أبحاث أجرتها منظمة «أور ياروك» المهتمة بتقليص حوادث الطرق:

ارتفاع متزايد لعنف السائقين الإسرائيليين في الشوارع!



المتنوع الإسرائيلي: ارتدادات داخلية للعنف نحو الخارج.

النساء. عالمياً أيضاً، تقول منظمة الصحة العالمية تقرير لها في تشرين الثاني ٢٠١٦: "من الملاحظ، اعتباراً من مراحل العمر المبكرة، أن الذكور أكثر ضلوعاً في حوادث المرور من الإناث، أكثر من ثلاثة أرباع (٧٣٪) من مجموع وفيات حوادث الطرق تحدث بين الرجال. فقد تبين أن من بين مجموع السائقين الشباب يفوق احتمال وفاة الإناث المشابات بنحو ثلاثة أضعاف".

الأشخاص الذين يميلون إلى الغضب يظهرون هذا أيضاً خلال السياقة، وتعايير ومظاهر العنف ملموسة أكثر في الساعات التي يكون فيها السائقون تحت شعور ضغط الوقت قبل ساعات العمل أو بعدها، فمظاهر العنف المتزايدة لدى الجمهور الإسرائيلي، وفقاً للمنظمة لا تتجاوز سلوك السائق على الشارع ويجب التذكر بأن السائق الغاضب يملك بين يديه سلاحاً فتاكاً - وهو السيارة التي يمكن أن تهدد ليس حياته هو فقط بل حياة السائقين والمشاة المحيطين به أيضاً. (للتوكيد، في عام ٢٠١٠، أعلن قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عقد للعمل من أجل السلامة على الطرق أكدت فيه على وجوب "تحسين سلوكيات مستخدمي الطرق")."

يجدر التنويه إلى أن هناك خلفية اقتصادية اجتماعية لحوادث الطرق الناجمة عن العنف، فنظمة الصحة العالمية قالت في تقريرها المشار إليه اعلاه: "يحدث أكثر من ٩٠٪ من الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث المرور في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وتبلغ تلك الوفيات أعلى مستوياتها التابعة للإقليم الأفريقي، وحتى داخل البلدان المرتفعة الدخل تواجه الفئات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا احتمال التعرض لحوادث المرور أكثر".

عنفًا كلاً ما ٢٦٪ منهم عايشوا هذه الحالات أكثر من ٦ مرات.

نتائج أشارت إليها أبحاث أخرى في العالم

مرة أخرى، توصل البحث إلى نتائج أشارت إليها أبحاث أخرى في العالم، هناك علاقة بين التوتر والغضب وبين ارتكاب مخالفات مواصلات. وتبين أيضاً أن الغضب والعدوانية في السياقة تزداد أكثر لدى الاجيال الشابية. وقد رجحت دراسة جديدة ذات صلة (نقلتها "رويترز"، ٢ حزيران ٢٠١٧) أن يكون لدى المراهقين الذين يمارسون أنشطة عنيفة أصدقاء مباشرون أو غير مباشريين يتسمون بالعنف. وقال براد بوشمان كبير الباحثين في الدراسة: "الأفعال العنيفة تنتقل عبر الشبكات الاجتماعية وتنتشر كالعدوى من شخص لآخر". وعكف بوشمان وهو أستاذ في علم النفس والاتصالات بجامعة ولاية أوهايو في كولومبوس على تحليل مقابلات ترجع لتسعينيات القرن الماضي مع قرابة ستة آلاف طالب أميركي من المراهقين، وخلصت الدراسة التي نشرت في الدورية الأميركية للصحة العامة إلى أن من كان لديهم صديق لحق الأذى الشديد بأحد كانوا أكثر عرضة بنسبة ١٨٣ بالمئة لأن يقولوا أنهم الحقوا الأذى بأحد مقارنة مع الطلاب الذين لم يؤد أصدقائهم أحداً، وأضافت أنه إذا أشهر الصديق سلاحاً في وجه أحد فإن المراهقين كانوا أكثر عرضة بنسبة ١٤٠ بالمئة لإشهار السلاح، وإذا تورط الصديق في عراك عنيف فإن الطلاب كانوا أكثر عرضة بنسبة ٤٨ بالمئة للتورط هم أيضاً في عراك عنيف. في هذا الضوء، يجب التفكير بما يستقدمه الجنود الشباب من ساحات القمع إلى الشوارع.

وفقاً للبحث يبدي الرجال سلوكيات عنيفة أكثر من

القوة الروتينية التي يقوم عليها نظام الاحتلال، وهي تقرأ هذا العنف بمنظور بنيوي إذ أن "للجهاز القضائي العسكري الذي يحاكم الفلسطينيين فقط من سكان الضفة دوراً مهماً في استنساخ العنف، في جهاز القضاء المدني الإسرائيلي مجموعات اجتماعية ليست جزءاً من الحكم، وتسعى لمنع الجهاز القضائي من تفضيل مصالح مراكز القوة. في المقابل في جهاز القضاء العسكري يقوم سيطرته وحقوقه المتميزة، إزعاج تقريباً حتى يضمن سيطرته باستخدام قوته دون إزعاج تقريباً حتى يضمن سيطرته وحقوقه المتميزة. الطرف الخاضع تحت الاحتلال الذي يتجرأ على المقاومة والاعتراض".

هس تلخص: "من كبير القضاة العسكريين وحتى آخر الجنود المبتدئين في الحاجز العسكري - مئات آلاف الإسرائيليين الطبيعيين تماماً وغير العنيفين في منازلهم - يشاركون في مهمة الإدارة وتدجين المجتمع الآخر من خلال المس الترامكي بحقوقه ورفاهه وسلامته. هذا المعيار الذي لا يدخل في حسابات إحصائيات العنف والعنيفين عندنا".

فعلاً، ففي العام ٢٠٠٩ أفاد ما يزيد عن ٩٠٪ من السائقين بأنهم يصطدمون بحالات غضب وعنف على الشوارع، الأرقام في حينه كانت كالتالي: ٨٧٪ من السائقين قالوا أنهم اصطدموا بسائق يطلق النفي بعنف، وقال ٤٤٪ منهم إنهم اصطدموا بحالات مماثلة أكثر من ٦ مرات، وقال ٩١٪ من السائقين إن سيارة ما تجاوزتهم بعنف أو التصقت بهم بما يشكل خطراً، ٥٣٪ من هؤلاء تعرضوا لهذا السلوك العنيف أكثر من ٦ مرات، ٨٧٪ من السائقين تعرضوا لحالات إضاءة المصابيح القوية والعالية و ٣٠٪ من السائقين اصطدموا بأكثر حالات الغضب عنفاً على الشارع وهي الشجارات الجسدية. هذا بينما قال ٧٠٪ إنهم واجهوا

المروية الكثيرة مما قد يجعل السائقين يتصرفون بشكل أكثر تسامحاً وأقل عصبية.

تلك المعطيات وغيرها قادت المنظمة إلى الاستنتاج بأن خطر التورط في حوادث طرق قد زاد بالضعفين، وهذا يشمل بالطبع سائقين يحافظون على القانون ويتبعون عن العنف ولكنهم تورطوا في الحوادث بسبب مسؤولية سائق آخر.

بحث آخر للمنظمة وجد أن السائقين الذين شعروا بغضب قد أفادوا عن أفعال متسرعة وخطيرة في الشارع، مثل عدم الحفاظ على مسافة آمنة مع سيارات أخرى أو السرعة المفرطة والسياسة الأقل أتراناً عموماً. ويحدد البحث بأن هؤلاء السائقين سيبتورون في حوادث طرق بنسبة مضاعفة قياساً بسائقين غير متوترين وغاضبين خلال السياقة. وكان أشار بحث أميركي آخر إلى أن الغضب والعنف يلعبان أدواراً رئيسية من الدرجة الأولى في نصف حوادث الطرق الأكثر قسوة وقتلاً في الولايات المتحدة.

بحث آخر أجراه معهد الأبحاث الهولندي للأمان على الطرق، فحص ووجد أن هناك علاقة قوية بين الغضب وبين السلوك العنيف والعدواني على الشارع، والمقصود هو السلوك الذي من شأنه أن يؤدي إلى ضرر جسدي أو نفسي لصاحبه، وسلوك يحتوي على عنف وخروج عن القواعد الأخلاقية. هناك العديد من الأسباب للتصرفات العنيفة في الشارع: العديد من السائقين يعتلون الشوارع بسياراتهم وهم معرضون لمشاعر الغضب والعصبية من أمور تجري قبل السياقة أو خلالها، وفي إسرائيل تتعدد الأسباب بدرجات غير معقولة، هذه المشاعر تهدد وجود السائق على الشارع وتجعله عنيفاً وسريع رد الفعل العصبي بشكل أكبر.

سبب آخر للخطر هو ظروف الشوارع، ففي الحالات الطاغية هناك ازدحامات مروية كبيرة، تأخير فيما يتعلق بالشارات الضوئية ومخالفات ترتكب وتؤدي إلى جعل السير عالقاً لفترات طويلة، هذه الأمور وأمر أخرى تجعل السائق يشعر بالعصبية، الغضب والتوتر مما يزيد من احتمالات تورطه في حادث طرق بشكل جدي.

إضافة إلى التومصيات المتعلقة بميزانيات تطبيق القانون من قبل الشرطة وتحسين شبكة المواصلات من قبل الوزارة المختصة تتحدث المنظمة عن مسألة التربية، وبكلماتها: من المهم فهم أنه من الصعب منع تعرض الناس للمشاعر المختلفة، ولكن من شأن المعلومات والدورات والتدريبات في مسألة السيطرة على الغضب أن تساعد على تغيير الأسلوب الذي يتم فيه التعبير عن الغضب على الشوارع، وفيما يخص البنى التحتية فلا شك في أن الكثير من السائقين يشعرون بالغضب والاندفاع نحو السلوك المتسرع والانفعالي حين يعلقون مثلاً في ازدحام مروري طويل. ومن الواضح أن خفض الازدحامات المرورية وتقصير فترات انتظار الضوء الاحمر على الشارات الضوئية والمعلومات الموجهة للسائقين بخصوص التأخيرات في الشوارع قادرة على المساعدة في خفض المشاعر المتطرفة وآثارها.

لغز الاستغراب الإسرائيلي

من نقشي العنف!

الصحافية التقدمية عميرة هس كانت كتبت بعد عدوان إسرائيل على غزة عام ٢٠٠٨ عن تزايد حوادث القتل في المجتمع الإسرائيلي، واعتبرت أن "الأمر المذهل حقاً في موجة القتل التي شهدتها الاسابيع الاخيرة، هو ذلك الاستغراب الإسرائيلي الجماعي من ظاهرة العنف المتفشية في اوساطنا. مرة أخرى تظهر قدراتنا على إزالة العنف اليومي من الجدل السائد، هذا العنف الذي يرتبط بسيطرتنا الطويلة على الفلسطينيين وعلى أرضهم، فحتى عندما لا يكون هناك قتلى وجرحى فلسطينيون على يد الجيش الإسرائيلي، ليست هناك فترة استراحة في ممارسة

كتب هشام نفاع:

تتحول الشوارع في إسرائيل من سنة إلى أخرى إلى أكثر عنفاً، خطر التعرض لشجار أو لسلوك عدواني أو عصبي تزايد أحياناً بشكل مضاعف من سنة إلى أخرى. هذه هي خلاصة معطيات بحث أجرته منظمة "أور ياروك" المهتمة بحوادث الطرق، بمشاركة مركز الأبحاث ("ماغار موحوت")، وأصدرته في تقرير منشور على موقعها في الانترنت، معطيات البحث خطيرة لكنها ليست مفاجئة لمن يتمتعون بمنظور نقدي حيال ما يجري من تفاعلات عنيفة في السياسة والمجتمع الإسرائيلي.

يأتي هذا البحث مكملاً لأبحاث مشابهة سابقة للمنظمة المذكورة، وهي تتقصى التغيرات في الظاهرة، الصورة لم تتغير كما تبين الأرقام، بل تزداد سوءاً، فكل سائق ثان تقريباً يقول إنه كان شاهد عيان على شجار عنيف وقع في الشارع، بالمقابل، كان ٢١ بالمئة من السائقين قد أفادوا في السنة التي سبقتها أنهم شهدوا شجارات عنيفة مماثلة - أي أن هناك زيادة خلال سنة واحدة بنسبة تصل الضعفين، كذلك، صرح ٨٧ بالمئة من السائقين أنهم رأوا شجارات كلامية عنيفة، وهذا مقابل ٦٣ بالمئة في العام الذي سبقه - أي زيادة بنحو ٣٠ بالمئة.

"من لم يصطدم بسائق يشتم ويهدد؟"

تقول "أور ياروك" في بحث مشابه كانت أجرته عام ٢٠١٤: ٢٢ بالمئة من السائقين قد أفادوا بأنهم تعرضوا أو اصطدموا بعنف كلامي، وهي ترق بأنه منذ بدء العدوان على غزة في صيف ٢٠١٤ (المسمى في المعجم السياسي والعسكري والاعلامي الإسرائيلي «الجرف الصائم») "نشهد عنفاً متزايداً في صفوف مواطني دولة إسرائيل، جسدياً وكلامياً أيضاً، إن العنف في المجتمع الإسرائيلي الذي وصل ذروات جديدة، لا يتوقف عند شبكات التواصل الاجتماعي والمظاهرات المشحونة بل يتسرب أيضاً إلى الشارع»، وتتساءل المنظمة: «من منا لم يصطدم بسائق يشتم، يهدد، يقطع الشوارع دون مسؤولية، أو يلتصق هكذا دونما أي مبرر بسيارة أخرى بطورفة؟».

البحث الذي أجري بالتعاون مع معهد الأبحاث «غيوكاتوغرافيا»، جاء لفحص نسبة الأشخاص الذين يفيدون بتعرضهم لظواهر مختلفة من الغضب والعدوانية من قبل سائقين في شوارع إسرائيل. وهو يكشف أن كل سائق ثان (٥٤٪) أفاد بأنه تعرض مرة واحدة في السنة الأخيرة على الأقل لسائق شتمه أو تصرف بشكل عنيف كلامي أو بحركات أيد تهديدية ضده.

فيما يلي عدد من معطيات البحث:

أفاد ١٥٪ بأنهم واجهوا مرة واحدة على الأقل شجاراً في الشارع.

أفاد ٨٤٪ أنهم رأوا مرة واحدة على الأقل تلك السنة سيارة تتجاوز سيارات أخرى أو تلتصق بها بشكل مخالف للقانون.

قال ٦٠٪ من السائقين إنهم شاهدوا مرة واحدة على الأقل سائقاً يضيء المصابيح العالية في سيارته ويضيق السائقين بل قد يهدد بوقوع حادث.

هناك ٧٤٪ أفادوا بأنهم رأوا سائقاً شغل نفيير السيارة بشكل عنيف.

تقول الجمعية: سجلت زيادة مطرفة كبيرة للعنف في الفضاء العام، فهناك سائقون يسمحون لأنفسهم بالتصرف بعنف حين لا تكون الشرطة في الجوار، أي أن قلة حضور الشرطة وسيارات الشرطة تقود إلى غياب ردع في الشوارع، وهي توصي بزيادة ميزانية الشرطة بمبلغ ١٨٠ مليون شيكل مثلما كانت اقترت خطة قترية سابقة بهذا الشأن، وتضيف ان وزارة المواصلات ملزمة بتطوير شبكة المواصلات العامة لتسهيل الاختناقات

عن عنف الشوارع وعنف السياسات!

مجتمع يمكن أن ترى في مدنه وبلداته دبابات، بنادق، مواقع وشوارع تسمى على أسماء المعارك وقيادات الحروب...

سياسات الإجماع الإسرائيلية التي تجمع الأفراد حول نار القبيلة، ليست جديدة، هذا مميز لكل نظام يسعى لتصدير خلافاته واختلافاته، ومواصلة تشييد طابعه الرأسمالي.

في مقدمة كتابها "اصلاح اجتماعي أم ثورة" كتبت المفكرة المانية روزا لوكسمبورغ: "لقد حدث التغيير ذاته في الظاهرة العسكرية، فإذا نظرنا إلى التاريخ كما كان، لا كما هو ممكن أو واجب، فإن علينا أن نوافق على أن الحرب كانت ملزمة للتطور الرأسمالي، فالولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا ودول البلقان وبنلندا مدينة جميعاً بشرط تطورها الرأسمالي أو بصعوده للحروب، سواء انتهت بالنصر أم بالهزيمة. ففي الحالات التي كانت فيها بلدان تعاني من الانقسام السياسي الداخلي أو العزلة التي يجب أن تحطم، لعبت الظاهرة العسكرية دوراً ثورياً من وجهة نظر الرأسمالية".

وتتابع: "لقد أصبحت العسكرة أمراً لا غنى عنه لهذه الطبقة (الرأسمالية)، أولاً كوسيلة للصراع من أجل حماية المصالح القومية في التنافس مع الجماعات القومية الأخرى، وثانياً كوسيلة لتوظيف رأس المال النقدي والصناعي، وثالثاً كإداة للسيطرة الطبقة على السكان العاملين داخل البلد نفسه (...). لقد تحولت العسكرة من محرك للتطور الرأسمالي إلى داء رأسمالي".

[هـ. نفاع]

محاكمة عسكرياً - من الطبيعة والوارد وربما العلمي أيضاً القول: إن كل هذا الاستثناء العنيف الذي لا يضبطه قانون ولا نظام، ناهيك عن المعيار الاخلاقي، هو استثناء سيصبح بمثابة القاعدة التي تحكم، ليس قاعدة تحكم السيد تجاه الآخر الراجح تحت بشاعة هيمنته وعنفه فقط، وإنما ستطال أيضاً حياته اليومية بأكثر ممارساتها يومية وعادية، كما أسلفنا، وهل يوجد أكثر من الشارع مسرحاً لكل هذا؟!

ابحثوا عن العسكرة في أصول العنف

منظمة بروفاليد جديد - الحركة المناهضة للعسكرة في المجتمع- تشرح على واحدة من صفحات موقعها كيف أصبحت العسكرة أيديولوجيا منتشرة ترى بالجنس قيمة عليا، أيديولوجيا تهوّل من القيم العسكرية وتبني حولها الأساطير، مع أو بدون علاقة بالأوضاع الأمنية، مجتمع قائم على العسكرة هو مجتمع يحمل أيديولوجيا تقدر الجندية، ويشكل الجيش فيه جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية، وحين يختلط المدني بالعسكري، تصبح القيم العسكرية التي تقدر الحرب هي تلك التي تعطي مجالات الحياة المدنية تعريفاتها، في التربية، الاقتصاد، الترفيه، الحيز المدني، الخدمات الاجتماعية، الحياة العائلية وغيرها، المجتمع اليهودي في إسرائيل هو مجتمع يرى بالردود العسكرية أمراً إعتيادياً، ولا يرى بأن الحروب يمكن أن تمنع، هو مجتمع يرتبط اندماج الأفراد فيه بخدمتهم العسكرية التي تعتبر عبئاً يجب تقاسمه، وفي الوقت ذاته رسالة إجتماعية في المستوى الرفيع، مجتمع يعزف قومية أخرى كعدو.

التجوع والحرمان من الحق في التملك والعيش ملايين الفلسطينيين - كل هذا يجري في مكان آخر ولكن من السخف القول بهكذا مزاعم طالما أن الاحتلال هو منظومة غير مفصلة عن الدولة وعن المجتمع، بل بات يشكل عنصراً مركباً أساسياً في هويتها وفي حراكها وفي سلوكها واقتصادها وسياساتها، وخصوصاً أنه احتلال تجاوز مطلع الشهر الجاري نصف قرن من الزمن.

مجلة "نيتشر" العلمية تؤكد في مقال حول بحث للعالم روبرت إم. سابلوسكي (أيار ٢٠١٧) "أهمية السياق الثقافي والاجتماعي الذي تنشأ التصرفات ضمنه".

وتشير إلى خطورة "القوى (الاجتماعية) التي تؤدي إلى العنف، والتجزؤ من الإنسانية، والحرب، إلى جانب التسامح، والتعاطف، والسلام. توجد للرموز والأفكار أهمية كبيرة في هذا الجزء من التحليل، إذ نتعلم كيف تستطيع الاستعارات المجازية التجريد من الإنسانية، بطرق يمكنها أن تؤدي إلى أعمال وحشية (مثل وصف مجموعة بشرية مُحترقة بـ"الصرامير")، تقول المجلة. إن وصف الصرامير هو مقولة مشهورة لرئيس أركان جيش الاحتلال ولاحقاً الوزير، السابق، رفائيل إيتان حين شبه العرب بـ"صرامير مسممة داخل قنبلة".

إن من تعود بأن القانون الذي يحكم شوارع منطقة محتلة هو قانون الغاب وأن قوى الأمن المختلفة توفر دائماً لغطاء والحماية والتبرير والتسويع لمن هو في رتبة السيد، ومن يسمح لنفسه بل تسمح له الدولة وقانونها وحكومتها وسياستها بممارسة أبشع أشكال العنف في منطقة

تقرير جديد لمنظمة «بتسليم»:

إطلاق الجيش الإسرائيلي النيران الفتاكة على متظاهرين فلسطينيين لا يعرضون حياة الجنود للخطر أصبح أمرا عاديا!



جنود الاحتلال، يد خفيفة على الزناد.

وعندها وقع على الأرض. تقدمت إليه برفقة شابات آخر من سلفيت وناشط يهودي اسمه يونتان. بعد أن رفعت بلوزته رايت ثقبًا صغيرًا، بقطر سيجارة، شبه مفلق، وينزف قليلاً. كانت هناك بقعة على بلوزته من الجهة اليسرى. شرحت أنه يلطف أنفاسه الأخيرة. قمنًا بحمله، أربعة أو خمسة أشخاص. وفي الطريق أخذنا تكلمه، ونقول له: «يا حياك يا سبأ». قلت له: «إذا كنت تتسعني اضغط على يدي». فضغط. لكن بعد مئة متر عندما وصلنا به إلى الشارع، حيث كانت تقف هناك سيارة الإسعاف، سلمناه لطاقم الإسعاف ووضعوه على الحافلة. وقلت لسبا مرة ثانية شدّ على يدي، ولكنه لم يشدّ كما فعل من قبل».

نفسه فلا يكون في مرمى القناصة الذين كانوا قبالتها. وصل إلى السياج الذي يلف الحقل المحيط بالبيت الذي تمركز خلفه الجنود. في هذه الأثناء لم يطلق الجنود الرصاص. رشق سبأ حجرتين أو ثلاثة نحو الجنود المحضنين، وكان يفعل وهو منحرف لئلا يكون في مرمى القنّاص. حذّر الشبان سبأ وهم يصرخون عليه: «يا بو الأبيض، ارجع... يا بو الأبيض، ارجع». في المرة الثالثة، بعد أن ألقى سبأ حجرا وهو منحرف، هم بالهروب عائداً نحونا، أطلقت عليه رصاصة أصابته بعد أن أخذ بيتعد. لم أسمع صوت إطلاق النار، لكنني أدركت أنه أصيب لأنه وضع يده على خاصرته. ركض في اتجاهنا مسافة نحو عشرين - ثلاثين مترا، إلى أن وصل إلى منطقتنا.

من فوقها أسلاك شائكة، وعند الساعة الثانية بعد الظهر تقدم الشاب سبأ عبيد باتجاه «السلسلة» ورشق عدداً من الحجارة نحو الجنود، الذين كانوا على بعد حوالي ثمينين مترا منه، فيما كان هو يحتمي خلف «السلسلة». رشق سبأ حجرا أخيرا، والتف ليهم بالهرب؛ عندها أطلق عليه القنّاص رصاصة من نوع «توتو» أصابته في خاصرته. في اللحظات التي سبقت إطلاق النار كان شباب آخر من سكان قرارة بني زيد يصف خلف المنزل المهذم. وفي إفاة قدمها لباحث «بتسليم» الميداني في يوم ١٣ أيار وصف الشاب تلك اللحظات وما تلاها من أحداث: «تحضض سبأ من مكانه وبدأ يرحف على يديه وركبتيه، وذلك كي يحمي

أكد تقرير جديد صادر عن منظمة «بتسليم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان أن إطلاق الجيش الإسرائيلي النيران الفتاكة على متظاهرين فلسطينيين لا يعرضون حياة الجنود للخطر أصبح أمرا عاديا. وأضاف التقرير أنه منذ شهر كانون الثاني ٢٠١٥ قُتل ٤٢ فلسطينيا رميا بالأيرة النارية خلال مظاهرات وأحداث رشق حجارة. وتظهر الاستقصاءات التي أجرتها «بتسليم» أنه على الأقل ٣٥ منهم لم يشكّلوا خطرا على حياة أفراد قوات الأمن. كما تظهر أن مئات آخرين أصيبوا بجروح، وبعضهم كانت إصاباتهم بليغة. واعاد كبار المسؤولين في الجيش وممثلو النيابة العسكرية الرّد على الانتقادات الموجهة ضد هذه السياسة باقتباس تعليمات إطلاق النار التي تتّيد استخدام الذخيرة الحية فقط كوسيلة لدفع خطر يهدد الحياة لدى انعدام أية وسيلة أخرى. ولكن هذه التعليمات تضيف شرعية قانونية هي شكلية بالاساس. فالجنود في الميدان يتصرفون وفق تعليمات مغايرة، تسمح بإطلاق النيران الفتاكة، وبضمنها الذخيرة الحية، أيضا في ظروف أخرى، ولا يحزك كبار المسؤولين ساكنا لمنع مقتل أو إصابة المزيد من الأشخاص.

وقالت المنظمة إنه طيلة أعوام طويلة، لم تُجد نفعا التوجهات إلى جهاز تطبيق القانون العسكري بهدف الدفع نحو إجراء مسائلة ومحاسبة جديّة في حالات قتل الفلسطينيين. وفي كثير من الحالات، لم يتم فتح أي تحقيق، وفي كل الأحوال انتهى التحقيق بشكل شبه دائم إلى طمس الحقائق. ولهذا، قرّرت منظمة «بتسليم» التوقّف عن التوجّه إلى النيابة العسكرية مطالبة بالتحقيق ولكنها في الوقت نفسه تواصل بوسائل أخرى الدفع نحو إجراء المسائلة والمحاسبة. وكتبت: «لأجل ذلك نحن مستمزون في تقضي الحقائق في مثل هذه الحالات ونشرها على الملأ. مع ذلك، لا يزال إجراء التحقيق ومحاسبة جميع المسؤولين عن مثل هذه الأحداث من واجب الجهاز العسكري، ولكن طالما استمرت النيابة العسكرية في اتباع سياسة الطمس المنهج للحقائق فلن يكون هناك ما يردع أفراد قوات الأمن عن مواصلة إطلاق النار

نحو فلسطينيين لم يعرضوهم للخطر». وأشار التقرير إلى أنه في يوم ١٢ أيار الفائت خرج نحو مئة متظاهر فلسطيني من سكان قرية النبي صالح والقرى المجاورة، ومعهم مواطنون إسرائيليون وأجانب باتجاه البوابة العسكرية عند مدخل القرية الشرقي. وعاترضت المسيرة السلمية مجموعة من الجنود وأفراد شرطة حرس الحدود تحت قيادة ضابط حرس الحدود، وأعاقت تقدّمها نحو غايتها، وألقت القنابل الصوتية نحو المشاركين. وبقي معظم المتظاهرين في الشارع وواصلوا العتاف ورفع الأعلام قبالة رجال قوات الأمن الذين اعترضوا طريقهم. وتراجعت مجموعة صغيرة من الشبان نحو تلة في مشارف المنطقة العمرانية من القرية، على بعد ١٥٠ مترا من بقية المتظاهرين، وتطوّرت هناك مناشوات طفيفة بينها وبين الجنود وشرطة حرس الحدود الذين تقدموا باتجاهها. كان الشبان يرشقون الحجارة فيما أطلقت قوات الأمن عليهم الغاز المسيل للدموع والعيارات المعدنية المغلفة بالمطاط والعيارات الإسفنجية. ومن جزاء إطلاق هذه المقدّوات أصيب اثنان من الشبان الذين رشقوا الحجارة؛ أحدهما بعيار إسفنجي في رأسه والثاني بعيار معدني مغلف بالمطاط في فخذه.

وقال التقرير إن العديد من المتظاهرين سمعوا قائد القوة، وكان يقف قرب المركز الرئيسي للظاهرة، يصدر أمرا لقنّاصين اثنين مسلحين ببنادق «روجر» أن يتقدّما باتجاه راشقي الحجارة ويطلقا النيران. وهذا برغم أن الحديث يدور عن نحو عشرة شبان أو خمسة عشر شابا لا أكثر، كانوا يرشقون الحجارة بالأيدي أو بواسطة مقلع، من مكان يبعد مئة متر على الأقل عن رجال قوات الأمن.

وحسب التقرير، تمركز ثلاثة جنود، بينهم قنّاص، خلف جدران منزل في طور البناء، يقع على المنحدر الشرقي للتلة، وكان القنّاص يطلق نحو راشقي الحجارة الرصاص الحي بين الفينة والأخرى (من نوع «توتو» بنظر ٢٢- إنش)، وكان هؤلاء يخبّئون وراء أنقاض منزلهم يبعد مسافة مئة متر تقريبا من المكان. لم يصب أحد جزء إطلاق الرصاص، وتفصل بين المنزل الذي اختبأ خلفه الجنود والمنزل المهذم «سلسلة»

تبين من التقرير السنوي حول قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الكبار في إسرائيل، التي تصدرها سنويا المجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أن الثروة الاجمالية لهم، ازدادت خلال عام واحد، بنسبة ٢٣٪؛ من ٣٧ مليار دولار في العام ٢٠١٦، إلى ١٦٨ مليار في العام الجاري، وهذه زيادة بنسبة ٤٥٪ عما كانت عليه في العام ٢٠٠٣؛ في حين أنه خلال تلك الفترة ارتفع معدل رواتب الاجيرين بنسبة ٥٠٪. ولكن نسبة عالية من الزيادة الحاصلة في السنوات الأخيرة هي انعكاس لهجرة اصحاب المليارات مع جزء من ثروتهم إلى إسرائيل. بفعل الامتيازات الضريبية وغيرها.

قراءة وتحليل: برهوم جرابيسي

وتضمنت القائمة هذا العام ٢٤١ اسما لأفراد وعائلات ومجموعات استثمارية، تضم ٥٠٠ ثري. وقد بلغت ثروة الثري الأكبر ١٤ مليار دولار، لتنتهي بعدد ممن ثروة كل واحد منهم ٩٠ مليون دولار. في حين أن اصحاب المليارات، بمعنى من مليار دولار وما فوق، ارتفع من ٩٠ ثريا في العام الماضي إلى ١١٦ في العام الجاري. في حين أن اصحاب المليارات في العامين ٢٠٠٣ والذي يليه كان ٨ اشخاص فقط.

والمقياس الذي تتبعه «ذي ماركر» لاحتساب الثروة، هو أن يكون الثري من الإسرائيليين، صاحب الثروة الصافية حتى الأول من نيسان في ذات عام التقرير، بمعنى ٢٠١٧. وبموجب المعلومات التي لدى الصحيفة، وتشمل كافة الأسمه في كافة الشركات والمؤسسات، والاستثمارات المالية في البورصة، وقيمة العقارات المملوكة، والسيولة النقدية المتوفرة حتى ذلك اليوم، التي تملكها العائلة أو الفرد أو المجموعة الاقتصادية الواحدة، وبعد أن تم انتقاص الديون الشخصية، بموجب المعلومات المعلنة. كما اعتمدت الصحيفة تقارير معتمدة، ومنها تقارير البورصة عن كل واحد من هؤلاء الأثرياء.

إلا أن هذه الثروات لا تشمل الاستثمارات غير الخاضعة للسجلات الإسرائيلية الرسمية، بمعنى أنها كلها خارج البلاد. كما لا تشمل أثرياء كبارا يلعبون في الساحة الإسرائيلية، ولكنهم لا يخضعون للسجلات الإسرائيلية، مثل الثري الأميركي اليهودي شلدون ادلسون، صاحب صحيفة «يسرائيل هيووم» اليومية المجانية، الداعمة بالمطلق لشخص بنيامين نتنياهو.

أثرياء مهاجرون وجدد وقدامى

كما ذكر، فإن اجمالي الثروات شهد قفزات ضخمة، من ٣٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٣، إلى ١٦٨ مليار دولار في العام الجاري، اي زيادة بنسبة ٤٥٪. والعامل الأبرز لهذه الزيادة، كان هجرة أثرياء كبار يهود من العالم إلى إسرائيل ليحملوا جنسيتها، إلى جانب جنسية وطنهم الأم، ومنهم من حصل أكثر من جنسيتين، ونقلوا معهم جزءا من استثماراتهم، فيما أن جزءا صغيرا نقل كل ثروته، في حين شهدنا خلال السنين من قرر بعد فترة هجرة إسرائيل ناقلا معه ثروته.

فمثلا في العام ٢٠١٥، انضم إلى قائمة الأثرياء «الإسرائيليين»، الثري الفرنسي باتريك ديرهي، حاملا معه ثروة بلغ مقدارها في ذلك العام ١٦٨ مليار دولار، و«خسر» منها في العام الماضي ٢٠١٦، ما يعادل ٧٦ مليار دولار، بينما في هذا العام عاد ليحتل المرتبة الاولى بعد أن حقق أرباحا عن العام الماضي بقيمة ٦٣ مليار دولار، لتصل ثروته هذا العام إلى ١٤ مليار دولار. وساهم ديرهي بنسبة ٢٠٪ من اجمالي الزيادة الفعلية الحاصلة في الثروة الاجمالية للأثرياء الـ ٥٠٠ وهي ٣٣ مليار دولار، تنقلص إلى زيادة صافية ٣١

ثروات أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل ارتفعت بنسبة ٢٣٪ خلال عام واحد!

قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ ضمن ٢٤١ مجموعة استثمارية وبينهم ١٤٣ فردا و٣٥٧ ضمن ٩٨ عائلة ومجموعة: ارتفاع الثروة الإجمالية لقائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الأكبر خلال ١٤ عاما بنسبة ٤٥٤٪. وبلغت هذا العام ١٦٨ مليار دولار *نسبة كبيرة من هذا الارتفاع ناجمة عن تجنيس عدد من الأثرياء اليهود من العالم الذين قد يغادرون بموجب مصالحهم *التخفيضات الضريبية الأميركية المتوقعة قد تدفع بعضهم للعودة إلى وطنهم الأم *الثري الأكبر باتريك ديرهي وهو فرنسي تجنّس قبل عامين *قطاع السيارات ضمن زيادة ثروات عائلات شركات الاستيراد بنسبة ٢٠٪ *القائمة تضم ثريا عربيا واحدا تبلغ ثروته ١٤٥ مليون دولار

أريسون هذا العام ٥٢ مليار دولار بزيادة ٢٠٠ مليون دولار في العام الجاري. أما الرابع في اللائحة من حيث الشراء، فقد كان الثري الإسرائيلي أرنون ميلتشين، الصديق الخاص لبنيامين نتنياهو، والمتورط بقضية تقديم «الهديايا» لنتنياهو وزوجته، بما قيمته مئات آلاف الدولارات، على مدى سنوات، وهي قضية الفساد الجاري التحقيق فيها، وتسمى «القضية ١٠٠٠». وحسب ما ينشر فإن نتنياهو اهتم بمصالح هذا الثري في البلاد والخارج. وأبرز الهدايا، كانت تأمين بشكل دائم لكميات من الشمبانيا، يبلغ سعر الزجاجة الواحدة منها ٢٠٠ دولار، وحتى أن عائلة نتنياهو كان تجري اتصالات بميلتشين، في حال خف المخزون، كذلك كان يحصل نتنياهو من ميلتشين على مدى سنوات طوال، على سيجار من صنف «كوهيبيا سيجالو ٥» غالي الثمن، إضافة إلى هدايا أخرى مثل مجوهرات وغيرها.

أثرياء قطاع السيارات

وقد خصص التقرير جانبا لشركات وعائلات استيراد السيارات، التي شهدت في السنوات الأخيرة، وخاصة العام الماضي، ذروة غير مسبوقة. إذ سجل العام ٢٠١٦، بيع أكثر من ٢٨٧ ألف سيارة، وهذه زيادة بنسبة ١٢٪ عما تم بيعه في العام قبل الماضي ٢٠١٥، الذي سجل هو أيضا ذروة في بيع السيارات. وقد سجلت العائلات والأشخاص السبعة البارزين في قطاع السيارات أرباحا كبيرة في العامين الماضي والجاري، ما رفع ثروتهم بنسبة ملحوظة، فعائلة حارلف، التي تملك شركة «كال موبيل»، وتستورد سيارات يونداي وميتسوبيشي ومارسيدس، التي كانت حصتها ٢١٪ من اجمالي مبيعات العام الماضي، ارتفعا حادا في ثروتها، من ١٥ مليار دولار في ٢٠١٦، إلى مليار دولار في العام الجاري.

وسجلت عائلة الثري جورج حوروش ارتفاعا بترهفي ثروتها بنسبة ٢٠٪ لتصل إلى ١٢ مليار دولار، ثم عائلة كاراسو، التي ارتفعت ثروتها إلى مليار دولار، مقابل ٨٤٠ مليار دولار في ٢٠١٦. وفي المجمل، فإن العائلات المالكة لأكثر شركات استيراد السيارات، ارتفعت ثروتها الاجمالية بنسبة ٢٠٪، من ٥ مليارات دولار في ٢٠١٦، إلى ما يزيد بقليل عن ٦ مليارات دولار هذا العام.

الثري العربي الوحيد

تبقى هذه الخانة ثابتة في هذه التقارير السنوية، إذ أنه منذ ١٣ عاما من أصل ٥٠٠ ثري في القائمة، هناك عربي واحد، هو رجل الأعمال، بديع بشارة طنوس، من مدينة الناصرة. وهو صاحب واحدة من أكبر شركات البناء في البلاد، وهي تنشط أيضا في دول في شرق أوروبا وفي كندا، وقد أسس طنوس الشركة في سنوات السبعين الأولى من القرن الماضي.

وارتفعت ثروته في العام الجاري بنحو ١٥ مليون دولار، لتصبح ١٤٥ مليون دولار، وهو يمل في المرتبة الـ ١٤٤ من أصل ٢٤١ اسما وعائلة ومجموعة استثمارية، في المرتبة ٢١١ من أصل ٢٤٥ في العام الماضي ٢٠١٦. وحسب التقارير، فإنه يسجل أرباحا سنوية، وخلال السنوات الأربع الأخيرة ارتفعت ثروته من ١١٠ ملايين إلى ١٤٥ مليون دولار، بمعنى بنسبة ٣٢٪ تقريبا. وقبل ذلك، كانت في القائمة من بين الأثرياء الـ ٥٠٠ عائلة شحقة، التي تملك واحدة من أكبر شركات استيراد المواد الغذائية في البلاد، إلا أن الشركة انفصلوا عن بعضهم، وشكّلوا شركتين أو أكثر، مما أخرجهم من القائمة، بعد أن كانت في سنوات خلت تتربع على رأس القائمة، كصاحبة الأسهم الأكبر في بنك «هيوغليم»، أكبر البنوك الإسرائيلية. وبلغت ثروة

فجوات ضخمة في حجم الثراء
كما ذكر فإن التقرير تضمن أسماء ٥٠٠ ثري، ضمن ٢٤١ اسما أو عائلة/مجموعة، في اللائحة العامة، وكان عدد من بلغت ثروتهم أكثر من مليار دولار، ١١٦ ثريا، مقابل ٩٠ ثريا في تقرير العام الماضي ٢٠١٦. إلا أنه على أرض الواقع، فإن التقرير يضع العدد ٥٠٠ ههنا، ما يجعل ضم أثرياء عابرين، وفي مهب الريح، ضمن قائمة يفتتحها حيتان مال إسرائيليون ومهاجرون جدد. وهذا يبرز حينما نرى أن الأول في القائمة باتريك ديرهي، بلغت ثروته ١٤ مليار دولار، بينما القائمة تختتم بـ ١٦ اسما ومجموعة تبلغ ثروة كل واحد منهم ٩٠ مليون، وفي حال تم توزيع ثروات بالتساوي على شركاء، سنجد من ناحية فعلية أن قائمة الـ ٥٠٠ تضم أكبر ثري، ثروته وحده ١٤ مليار دولار، وثروة «أصغر ثري» ٢٤ مليونا.

ورأينا أيضا أن الأثرياء الـ ١١٦ الأوائل يملكون ٥٦٪ من الثروة الاجمالية، قرابة ٤٤ مليار دولار، بينما ٧٤ مليار دولار تتوزع على ٣٨٤ ثريا. وكانت ثروة أول ١٢ ثريا، ضمن خمسة أسماء وعائلة، ٢٢٪ من اجمالي الثروة. وثروة أول عشرة أسماء وعائلات بلغت ٣٣٪ من اجمالي الثروة. وهؤلاء وحدهم حققوا زيادة في الأرباح العام، بحوالي ٩٧ مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من ٣٪ من الزيادة الاجمالية في أرباح الأثرياء الـ ٥٠٠ خلال عام واحد.

قائمة الأسماء

وقد احتل المرتبة الأولى في الثراء، كما ذكر، الثري الجديد إسرائيلي، الفرنسي اليهودي باتريك ديرهي، الذي طلب وحصل على الجنسية الإسرائيلية في العام ٢٠١٥. ناقلا معه ثروة قاربت ١٦٥ مليار دولار، إلا أنه خسر في العام الماضي ٧ مليارات دولار، بسبب هبوط بنسبة ٥١٪ في سعر أسهم شركة «أطلس» الأميركية، التي يسيطر على ١٠٪ من أسهمها. إلا أن هذه أسهم هذه الشركة عادت وسجلت قفزة كبيرة منذ التقرير السابق وحتى اعداد الجارى، ما رفع الثروة الاجمالية في هذا العام بـ ٦٣ مليار دولار، ولتصبح ١٤ مليار دولار.

وديرهي (٥٣ عاما) يهودي ولد في المغرب العربي، والوالداه كانا من اليساريين، وهاجرت العائلة في نهاية سنوات السبعين إلى فرنسا، وأكمل تعليمه فيها، وفي بداية سنوات التسعين فتح شركة صغيرة، كانت تعرض على الفرنسيين الاشتراك في شركة كوابل لتلفزيونية بأسعار أقل من غيرها. وسرعان ما توسعت الشركة، وسجلت نجاحات، ولتبدأ في عملية شراء شركات أخرى.

وبدا ديرهي في إسرائيل مساهما في شركة الكوابل «هوت»، التي جمعت شركات صغيرة سابقة، ودأب في كل مرة على شراء أسهم مساهمين آخرين، إلى أن اصدم بالقانون الذي يلزم بأن تكون أسهم ٥٪ على الأقل، في شركات الاتصالات بيد حامل جنسية إسرائيلية، فاختر ديرهي في العام ٢٠١٥ الحصول على الجنسية الإسرائيلية لطبق السيطرة الكلية على «هوت»، وبات قسما من شركاته مسجلا في إسرائيل.

واحتلت المرتبة الثانية عائلة الملياردير الإسرائيلي القديم ستاف فيرتهايمر وعائلته، التي تضم زوجته وبنائهما الثلاثة. إذ بلغت ثروتهم مجتمعين ٨٧ مليار دولار، زيادة ٤٠٠ مليون دولار عن العام ٢٠١٦. وتبرز العائلة أساسا في شركات التقنيات التكنولوجية في إسرائيل وخارجها. وحافظت الثرية الإسرائيلية القديمة شيري أريسون على المرتبة الثالثة في القائمة، بعد أن كانت في سنوات تتربع على رأس القائمة، كصاحبة الأسهم الأكبر في بنك «هيوغليم»، أكبر البنوك الإسرائيلية. وبلغت ثروة

مليار دولار، بعد خصم خسائر ٨ أثرياء بمبالغ متفاوتة، في حين أن ٢١٪ من الزيادة الفعلية الحاصلة هذا العام، كانت بفعل هجرة أثرياء إلى إسرائيل، مع ثروة اجمالية بلغت ٦٨١ مليار دولار، منها ٣٥ مليار دولار من مجموعتي أثرياء شركتان).

ولغرض توضيح تأثير هجرة الاستثمارات والأثرياء إلى إسرائيل عدنا إلى ثلاثة أثرياء إسرائيليين قدامى، أولهم شيري أريسون، صاحبة الأسهم الأكبر في بنك هيوغليم، أكبر البنوك الإسرائيلية، ووجدنا أن ثروتها في العام ٢٠٠٣ بلغت ٣ مليار دولار، مقابل ٥٢ مليار دولار في العام الجاري، أي أنها حققت خلال السنوات الـ ١٤ الأخيرة زيادة بنسبة ٥٣ بالمئة. كذلك ثروة عائلة فيرتهايمر، فقد بلغت في العام ٢٠٠٣، حوالي ٣ مليارات دولار، وهي اليوم ٨٧ مليار دولار (المرتبة الثانية بحجم الثراء) بمعنى زيادة بنسبة ٢٩٠٪. في حين أن ثروة الثري إسحاق تشوفا، المحتر ك الأكبر لحقول الغاز التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوسط، ارتفعت من ٢٩٢ مليار في العام ٢٠٠٥، إلى ٤ مليارات دولار في العام الجاري، بمعنى بنسبة ٣٧٪.

ومثل آخر، في حين أن الثري «الأصغر» في العام ٢٠٠٣ كان من له ٦٠ مليون دولار، ارتفع الحد الأدنى للثروة في العام الجاري إلى ٩٠ مليون دولار، مقابل ٧٦ مليون دولار في قائمة العام الماضي ٢٠١٦. بمعنى أن زيادة الثروات الإسرائيلية «القديمة» ارتفعت بنسبة بعيدة جدا عن الزيادة الاجمالية لحجم الثروات في السنوات الـ ١٤ الأخيرة.

لكن هذا لا يعني أن هذه ورقة رابحة بيد إسرائيل، لأن هذه حركة أموال واستثمارات ضخمة، لا يوجد ما يربطها ويقيها، فهي كالطيور المهاجرة تبحث عن «يغذيها»، فمنها من لجأ إلى إسرائيل للاستفادة من شروط وامتيازات ضريبية، للاستثمارات المالية الكبرى، وخاصة المهاجرة إليها، ما يعني أنها على استعداد للقيام بالهجرة العكسية، في حال تبدلت الظروف، أو وجدت ترفقا أفضل في أي مكان آخر من العالم.

وهذا هو بالضبط ما ألقى جها إسرائيلية كثيرة من خطة التخفيضات الضريبية، التي أعلن عنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والتي عنوانها الأبرز: تخفيض ضريبة الشركات من ٣٥٪ إلى ٢١٪. وبرغم أن هذه الخطة ما تزال في إطار تصريح شفهي، ولم تنتقل بعد إلى المسار التشريعي والتطبيق، فإن اتحاد الصناعيين الإسرائيليين أعرب عن قلقه من الخطة، كون أن ضريبة الشركات في إسرائيل هي اليوم ٢٤٪، بدلا من ٣٤٪ قبل أكثر من ٢٠ عاما. ومن المفترض أن تنخفض إلى ٢٣٪ في العام المقبل ٢٠١٨، ما يعني أن الفجوة ستكون كبيرة، في حال دخل قرار ترامب حيز التنفيذ.

ويتوقع الاتحاد أن يتسبب التخفيض الضريبي خروج استثمارات أميركية وأجنبية من الاقتصاد الإسرائيلي، إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقال رئيس اتحاد الصناعيين شراغا بروش إن الاقتصاد الإسرائيلي سيتضرر في حال دخلت الخطة الضريبية الأميركية حيز التنفيذ. وتوجه بروش إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو طالبا منه ابرام صفقة اقتصادية جديدة مع الرئيس ترامب، وبموجبها تحصل الشركات الإسرائيلية على معاملة خاصة في الولايات المتحدة، لتتمتع بأفضلية في الشروط مقارنة مع شركات الدول الأخرى. وحسب بروش، فإنه يريد أن تعترف الإدارة الأميركية بالاستثمارات الأميركية في إسرائيل كما لو أنها استثمارات في الولايات المتحدة لتصل على ذات نسب الضريبة الأميركية الجديدة في حال تخفيضها؛ إضافة إلى خلق تعاون مشترك بين الجانبين في مسألة الضرائب، وإقامة صناديق أميركية إسرائيلية مشتركة، لتساند الصفقات مع الصناعات الحربية.

ستة مرشحين يفتقرون إلى «النجومية السياسية» يتنافسون على زعامة حزب «العمل»!

«المرشحون الستة: رئيس الحزب الحالي إسحاق هيرتسوغ، والرئيس الأسبق عمير بيرتس العائد إلى الحزب للمرة الثانية، والنائب أريئيل مرغليت، والوزير السابق من حزب «كولانو» آفي غباي، والنائب عومر بارليف، واللواء احتياط عميرام ليفين» تنافس شديد في حزب تصر استطلاعات الرأي العام على أنه سيتكبد خسارة فادحة لو جرت الانتخابات البرلمانية في هذه المرحلة * الانتخابات تجري في الرابع من تموز المقبل والجولة الثانية بعدها بأسبوعين*



أريئيل مرغليت

إسحاق هيرتسوغ

آفي غباي



عومر بارليف

عميرام ليفين

عومر بارليف

كتب برهوم جرابسي:

يشهد حزب «العمل» الإسرائيلي منافسة شديدة على رئاسته. إذ ستجري الانتخابات لرئاسة وهيئات الحزب في الرابع من الشهر المقبل. تموز، وكما هو متوقع فإن الرئاسة لن تحسم في الجولة الأولى، ولهذا فإن الجولة الثانية ستجري بعد ذلك اليوم بأسبوعين. وحتى الآن يتنافس ستة مرشحين. من بينهم الرئيس الحالي إسحاق هيرتسوغ، دون أية إشارة إلى من هو صاحب الاحتمالات الأقوى للوصول إلى رئاسة الحزب؛ فما يجمع المرشحين الستة، غياب النجومية السياسية عنهم، من أقدمهم وحتى من قرر أن يظهر على الساحة الآن.

والمرشحون الستة هم: رئيس الحزب الحالي هيرتسوغ، ورئيس الحزب الأسبق، النائب عمير بيرتس، الذي انشق عن الحزب مرتين، وهو يسجل حالة غير مسبوقة في التنقلات الحزبية، والنائب أريئيل مرغليت، والنائب عومر بارليف، نجل الجنرال الأسبق حايم بارليف، والوزير السابق آفي غباي، الذي استقال من حكومة بنيامين نتنياهو الحالية قبل عام، وكان وزيراً عن حزب «كولانو»، الذي يتزعمه وزير المالية موشيه كلون، وأخيراً جنرال الجيش في الاحتياط، اللواء عميرام ليفين، الذي يطرق السياسة لأول مرة، وهو في الـ ٧١ من عمره. وبالإمكان القول، إنه لا أحد من المرشحين الستة، قد ضمن وصوله إلى الجولة الثانية، باستثناء الاحتمالات الأضعف هي للمرشحين بارليف وليفين.

وكان حزب «العمل» قد خاض الانتخابات البرلمانية الأخيرة في ربيع ٢٠١٥، ضمن قائمة تحالفية مع حزب «الحركة» الذي تتزعمه النائب سيبلي ليفني، وأطلق على التحالف اسم «المعسكر الصهيوني»، وقد حقق ٢٤ مقعداً، من بينها ١٩ مقعداً لصالح حزب «العمل»، وهي أعلى نتيجة يحققها الحزب منذ انتخابات ٢٠٠٣، علماً أن حزب «العمل» هو الحزب المؤسس لإسرائيل، إلا أنه سجل تراجعاً متتالياً في السنوات العشرين الأخيرة، وكانت المرة الأخيرة التي ترأس فيها الحكومة في العام ١٩٩٩، حينما كان يرأس الحزب إيهود باراك، وسقط الحزب عن الحكم بعد ٢٠ شهراً، في شباط ٢٠٠١، في انتخابات جرت لرئاسة الحكومة وحدها، خسر فيها باراك لصالح أريئيل شارون.

ويشهد الحزب حالة تخبط سياسي كبيرة، تبعد عن أن يكون مرشحاً للعودة إلى رئاسة الحكومة، وفي مطلع العام ٢٠١٦، أقر الحزب برنامجاً سياسياً، في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إذ تخلى عن برنامجه السابق، الذي كان أقرب إلى خطة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، في خريف العام ٢٠٠٠، ويدعو برنامج الحزب الجديد إلى «انفصال من جانب واحد»، عن الضفة، بحيث يكون جدار الاحتلال الحدود، للمدن الفلسطينية الكبرى ومحيطها، ويتم «منحها» إدارة ذاتية، دون أي تواصل مباشر مع العالم الخارجي، على أن تكون مرحلة لا تقل عن ١٠ سنوات، حتى يبدأ الحديث عن مفاوضات حول حل الدولتين.

كذلك فإن الحزب طرح على جدول أعمال الكنيست مشروع قانون لاستكمال بناء جدار الاحتلال من الجهة الشرقية للضفة المحتلة، على أن يقطع الجدار مساحات شاسعة من الضفة ويضمها إلى المستوطنات، وتحول منطقة أريحا إلى منطقة مغلقة ومعزولة. وتبدو ملامح تقارب غالبية نواب حزب «العمل» إلى اليمين المتشدد واضحة، وهذا واضح من خلال أداء الحزب أمام موجة التشريعات العنصرية، والداعمة للاحتلال والاستيطان، كما أن الغالبية الساحقة من نواب «المعسكر الصهيوني» مشاركة بهذا الفكر أو ذاك في التشريعات الداعمة للاحتلال والاستيطان، وسلب حريات الشعب الفلسطيني، وليس فقط مشروع جدار الاحتلال.

وتقول سلسلة من استطلاعات الرأي، إن تحالف «المعسكر الصهيوني» قد يخسر نصف مقاعده الـ ٢٤، في ما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة، وتراوح نتيجته ما بين ١١ إلى ١٥ في أحسن الأحوال.

وتعرض في ما يلي للمرشحين الستة ومواقفهم:

إسحاق هيرتسوغ

إسحاق هيرتسوغ (٥٧ عاماً) هو محام بمهنته، وشريك أول في واحد من أكبر مكتب للمحاماة في إسرائيل، وهو نجل رئيس إسرائيل الأسبق حايم هيرتسوغ في سنوات الثمانين، وقد ظهر إسحاق هيرتسوغ على الساحة السياسية، حينما استقدمه رئيس الحكومة في حينه، إيهود باراك، ليكون سكرتيراً للحكومة، في العام ١٩٩٩، وهناك برز نجمه السياسي، على أنه كان من أكثر المقربين لباراك، ودخل إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، ثم انتخب وزيراً للبناء والإسكان عن الحزب في حكومة أريئيل شارون الثانية.

كذلك انتخب هيرتسوغ ووزيراً عن الحزب في حكومة إيهود أولمرت، وحكومة بنيامين نتنياهو السابقة (جزئياً)، وتولى على التوالي منصب وزير السياحة ثم الرفاه، وكان داعماً لعودة إيهود باراك إلى رئاسة الحزب في صيف العام ٢٠٠٧، وعلى مر السنين، وخاصة في الانتخابات الداخلية التمهيدية التي جرت في الحزب في الأوامر ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٣، تبوأ هيرتسوغ في لائحة الحزب البرلمانية، على التوالي المكانين الثاني والثالث وعاد في الأخيرة إلى الثاني، وباعتباره شخصية إجماع في صفوف الحزب.

وقد فاز برئاسة حزب «العمل» متغلباً على الرئيسة السابقة للحزب شليبي جيموفيتش، في تشرين الثاني ٢٠١٣، وقاد الحزب في انتخابات ٢٠١٥، وبعد أن كان هيرتسوغ يتبنى الخط السياسي المركزي في الحزب، فقد قاد ابتداء من نهايات العام ٢٠١٥، خطاً يمينياً واضحاً، وقد اشتهر في تلك الأيام في خطابه الذي قال فيه إنه على الحزب أن يضع حداً للانطباع الناشئ عنه، بأنه «يحب العرب»، وقد أثارت تصريحاته ضجة كبيرة، ليدعي لاحقاً أنه يقصد الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، إلا أن هذا «التفسير» زاد من الانتقادات له.

وبعد ذلك الخطاب بإيام، ألقى خطاباً سياسياً جوهره تحول إلى برنامج الحزب في منتصف الشهر الأول من العام الماضي ٢٠١٦، والسابق ذكره هنا، أي الانفصال من جانب واحد من الضفة، وتاجيل المفاوضات حول الدولتين إلى سنين طويلة.

عمير بيرتس

نشأ عمير بيرتس في حزب «العمل»، الذي أوصله إلى البرلمان في العام ١٩٨٨، ومكث في الكنيست حتى يومنا، ولكن في إطار عدة كتل، فقد تمرد بيرتس على حزبه الأول في الانتخابات القارية سوية مع حايم رامون في العام ١٩٩٤، ولكنه خاض الانتخابات في العام ١٩٩٦ ضمن حزبه «العمل» إلا أنه قبل انتخابات العام ١٩٩٩، شكّل حزباً جديداً وأسماه «عام إيداع»، وخاض الانتخابات بشكل مستقل في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣، ولكن في العام ٢٠٠٥، عاد مع حزبه إلى صفوف حزب «العمل»، ونافس على رئاسة الحزب،

بمناسبة معرض الأسلحة «إسرائيل ديفنس»:

إسرائيل واحدة من أكبر عشر دول مصدرة للسلاح في العالم!

أقيم في تل أبيب بين السادس والثامن من شهر حزيران الحالي معرض الأسلحة ISDEF (إزرائيل ديفنس)، وعرضت فيه أسلحة وعتاد أمني وأجهزة تكنولوجية ومحوسبة، مخصصة على وجه الخصوص لحرب السايبر (الفضاء الإلكتروني) والتجسس في شبكات التواصل الاجتماعي، وهذه المعارضات هي من صنع شركات إسرائيلية حكومية وخاصة، وكذلك من صنع شركات أجنبية.

وبادرت إلى إقامة المعرض «أفنون غروب»، التي تضم مجموعة شركات لصناعة الأسلحة وتطوير عتاد أمني وتكنولوجي، كما أنها تمثل عشرات شركات الأسلحة والعتاد الأمني الأجنبية في إسرائيل، وتبيع هذه المصنوعات لأجهزة الأمن في إسرائيل والعالم، ويحسب القيميين على المعرض فقد زاره خلال أيامه الثلاثة قرابة ١٠٠ وفد أجنبي و١٥٠ ألف شخص بينهم أربعة آلاف شخص يتولون مناصب رسمية في دولهم.

وأفادت معطيات نشرتها وزارة الدفاع الإسرائيلية، مؤخراً، أن حجم صادرات الأسلحة الإسرائيلية والعتاد الأمني بلغت ٦ مليارات دولار خلال العام ٢٠١٦، وهذه الصادرات موجهة بالأساس إلى آسيا، وخاصة الهند، وارتفع في هذا العام حجم صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى دول في أوروبا وأفريقيا، وتم بيع أسلحة ومنظومات تكنولوجية إلى أوروبا بحجم ١٫٨ مليار دولار وإلى دول أفريقية بحجم ٢٧٥ مليون دولار.

وقال تقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، مؤخراً، إن دولاً تدور فيها حروب أهلية ويدير فيها انتهاك لحقوق الإنسان، شاركت في المعرض عبر إرسال مندوبين عنها إلى تل أبيب.

ووزع نشطاء إسرائيليون من حملة «مسلمون» قبل أسبوعين من افتتاح المعرض، قوائم شملت قسماً من هذه الدول، وبينها جمهورية أفريقيا الوسطى، الموجودة على شفا حرب أهلية، والكونغو وساحل العاج والكاميرون وبورما، علماً أن مجلس الأمن الدولي يفرض حظراً على بيع أسلحة وعتاد أمني لجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو، بينما تم رفع حظر كهذا عن دول شاركت في المعرض قبل سنوات قليلة فقط، كما زار المعرض في تل أبيب وفد من إندونيسيا بالرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بينها وبين إسرائيل.

وكان معرض الأسلحة ISDEF السابق احتل العناوين بعدما شارك فيه مندوبون من دولة جنوب السودان التي تدور فيها حرب أهلية وترتكب خلالها جرائم حرب وفظائع، وكان المسؤولون عن المعرض في حينه عززوا الحراسة حول أعضاء الوفد الذي ترأسه وزير المواصلات الجنوب سوداني، والبيانات الرسمية هذا العام لم تشمل معلومات حول مشاركة وفد من جنوب السودان.

صناعات إسرائيل الأمنية وعملياتها العسكرية

تعتبر إسرائيل واحدة من أكبر عشر دول مصدرة للسلاح في العالم، إلا أن المنافسة في هذه السوق كبيرة وشرسة، ولذلك تحاول الصناعات العسكرية والأمنية الإسرائيلية، الحكومية والخاصة، التميز في مجالات معينة والتفوق فيها على غيرها من الدول. ويقول مؤسس «أفنون غروب»، تومر أفنون، في ملحق خاص، تسويق، حول معرض ISDEF ٢٠١٧، إنه «يرغم حجم دولة إسرائيل، فإنها تحافظ بشكل متابر على مكان مرتفع جداً في قائمة مصدرات الأمن العالمية»، وعزا ذلك إلى أن «الخبرة والتجديد الإسرائيليين، إلى جانب التجربة الكبيرة والاستنتاجات المستخلصة من ميدان القتال حولت الخبرة والإنتاج الإسرائيلي الأجنبي مع مرور الزمن إلى اسم ساطع في جميع أنحاء العالم، ويفضل الزبائن الدوليون بشكل واضح منتجات إسرائيل وفضلوها في مشاريع المشتريات الأمنية».

وأقول أفنون هذه ليست للتسويق فقط، وإنما تعكس أيضاً مفهومًا وتوجهًا تجاريًا عسكريًا، عبر عنه عدد من الخبراء العسكريين الإسرائيليين، ومفاده أن إسرائيل بادرت إلى عمليات عسكرية واسعة، خاصة ضد قطاع غزة والضفة الغربية، واستخدمت فيها أسلحة وعتاداً أمنياً من صنع شركاتها، وبعد ذلك أخذت تسوقها كأسلحة ناجعة ذات «رصيد وتجربة مثبتة».

وتحدث أفنون عن «تهديد السايبر»، أي الحرب في الفضاء الافتراضي في الشبكة العنكبوتية، على أنه «أحد المحركات الأساسية لقدرة نمو الصادرات الإسرائيلية». ويوجد إدراك متزايد في أنحاء العالم أن هذا التهديد حقيقي ويتعلق بكافة نواحي حياتنا، من حساباتنا البنكية وحتى الدفاع عن الحدود، وإسرائيل متفوقة في هذا المجال ويبدو أن الشركات الإسرائيلية عرفت كيف تستعد له مسبقاً».

وأجرى الشركات الإسرائيلية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الأمنية هي شركة BLER. ويقول أوري بوروس، وهو أحد أصحاب الشركة، إن مجال التجسس الجديد هو جمع معلومات استخباراتية من الشبكات الاجتماعية والتطبيقات في الهواتف المحمولة، الذي يمكن من خلاله صنع ملامح دقيقة لمشتبه بهم، من خلال الحفاظ على سرية كاملة لعملية التجسس أثناء عمليات البحث في الشبكة. وتوقع أفنون استمرار التعاون الأميركي - الإسرائيلي في مجال تطوير الأسلحة والمنظومات الأمنية، مشيراً إلى أن «كمية المشاريع المشتركة للصناعات الإسرائيلية والأميركية كبيرة جداً بحيث لا تقارن بتعاون بين الولايات المتحدة ودول أخرى... والتهديدات المتصاعدة ضد الدول الغربية في أوروبا تستدعي زيادة ميزانيات الدفاع، وعلى الأرجح أن هذا الوضع سيوسع التعاون الإسرائيلي - الأميركي».

ورأى المدير العام لـ«أفنون غروب»، أفيغاد ماتسلا، أنه «بسبب تحديات إسرائيل الأمنية واحتياجاتها، إلى جانب الخبرة والتجديد الإسرائيليين والعلامة التجارية الإسرائيلية القوية جداً في سوق الأمن العالمية، فإنه في تقديري سيستمر النمو المطرد لسوق الأمن الإسرائيلية في المستقبل».

وفاز على منافسه شمعون بيريس، الذي فتح الأبواب أمامه ليعود إلى «العمل». بيرتس حزب «العمل» في انتخابات ٢٠٠٦، ولكنه لم يحقق إنجازاً للحزب بل سجل تراجعاً جديداً، وخسر بيرتس رئاسة الحزب في العام ٢٠٠٧ لصالح العائد إيهود باراك، ولكن بيرتس بقي في الحزب في انتخابات ٢٠٠٩، إلا أنه قبل انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، انشق مجدداً عن حزب «العمل»، معلناً احتجاجه على أجندة رئيسة الحزب في حينه، شليبي جيموفيتش، التي أسقطت قضية الصراع من أولويات أجندتها الانتخابية، وانضم بيرتس إلى تحسبي ليفني، التي أقامت يومها حزب «الحركة»، ولكن ليس قبل أن يضمن لنفسه المقعد الوزاري الثاني، وهو ما حصل عليه بعد انضمام ليفني وحزبها للحكومة نتانياه.

وحصل بيرتس على مقببة حماية البيعة، إلا أنه غادر الحكومة في نهاية صيف ٢٠١٤، وقبل وقت قصير من إعلان نتانياه حل حكومته، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، جرت في الـ ١٧ من آذار العام التالي ٢٠١٥.

وضمت ليفني بيرتس إليها في تحالف «المعسكر الصهيوني»، إلا أنه بعد عام من تلك الانتخابات، أعلن انسحابه من حزب «الحركة». ليعود مجدداً للمرة الثانية إلى حزب «العمل»، وليفتأس مجدداً على رئاسته. ولا تذكر الحلية السياسية مثل هذا الشكل من التنقلات السياسية، بحيث أن بيرتس انسحاب من حزبه مرتين وعاد إليه مرتين، ومع كل عودة كان ينافس على رئاسة الحزب.

وعلى الرغم من أن بيرتس ضمن الاربعة المرشحين الذين لهم فرصة للانتقال للجولة الثانية، إلا أن فرصه بالفوز برئاسة الحزب على الأغلغ ضعيفة.

أريئيل مرغليت

أريئيل مرغليت (٥٦ عاماً) هو رجل أعمال بالأساس، ويحمل لقب دكتوراة في الفلسفة من جامعة كولومبيا الأميركية، وصل إلى الكنيست لأول مرة في الدورة البرلمانية الـ ١٩، بعد انتخابات ٢٠١٣، وناشط في حزب «العمل» منذ سنوات. في العام ٢٠١١ رشّح نفسه لمنصب رئيس الحزب، في أعقاب الانشقاق الذي قاده إيهود باراك، في مطلع ذلك العام، إلا أنه انسحب داعماً إسحاق هيرتسوغ، الذي خسر لصالح شليبي جيموفيتش في ذلك العام.

اهتمامات مرغليت البرلمانية تتركز في الشأن الاقتصادي، وهو يعد من المتمسكين بالخط السياسي المركزي في حزبه، وهناك من يراه على أنه لديه احتمالاً في الوصول إلى المنصب الذي ينافس عليه.

آفي غباي

ظهر آفي غباي (٥٠ عاماً) في السياسة لأول مرة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حينما خاض الانتخابات ضمن حزب «كولانو» الجديد، الذي يرأسه وزير المالية موشيه كلون. وقد حل في المرتبة الـ ١١ في قائمة الحزب للانتخابات، إلا أن الحزب حصل على ١٠ مقاعد فقرر كلون تعيين غباي وزيراً للبيئة عن الحزب في حكومة بنيامين نتانياه؛ إلا أن غباي قرر مغادرة الحكومة بعد عام على توليه منصبه، وهناك من قال إنه من ضمن الأسباب التي دفعته للاستقالة كانت سياسة الحكومة، وقد تعزز هذا بعد أن قرر قبل بضعة أشهر الانضمام إلى حزب «العمل».

وقبل ذلك، برز اسم غباي في السنوات الأخيرة حينما تولى من العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠١٣ منصب المدير العام لشركة الاتصالات الأرضية شبه الرسمية «بيزك»، وقبل ذلك على مدى أربع سنوات كان مديراً عاماً لشركة الاتصالات الدولية التابعة لشركة «بيزك»، وتقول تقارير إن راتبه السنوي في الشركة كان حوالي مليوني دولار، وهو بات من رجال الأعمال

في الأشهر الأخيرة حظي غباي بتغطية واسعة في الصحافة الاقتصادية، على وجه الخصوص، التي عملت على طرح توجهاته الاقتصادية، إلا أن ما كان أشبه بحملة اعلامية لتسويقه تراجع في الأشهر القليلة الأخيرة.

وينشر غباي استطلاعات للرأي تدعي أن حزب العمل برئاسته من شأنه أن يستعيد بعضاً من قوته. وهو من ضمن الاربعة المرشحين الأقوى للانتقال إلى المرحلة الثانية.

عومر بارليف

وصل عومر بارليف (٦٤ عاماً) إلى الكنيست في انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، وهو يعد من يسمون «أمراء السياسة» في إسرائيل، فهو نجل قائد أركان الجيش الإسرائيلي حايم بارليف، من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٧٢. كما كان حايم بارليف، عضو كنيست من العام ١٩٧٧ إلى العام ١٩٩٢، عن حزب «العمل»، ولاحقاً سفيراً لإسرائيل في موسكو لفترة قصيرة حتى وفاته في صيف ١٩٩٤.

عومر بارليف من مؤسسي حركة «السلام الآن»، ولكن في المقابل كان ناشطاً في جيش الاحتياط، وشارك في الحرب على لبنان في العام ١٩٨٢، برتبة ضابط في وحدة النخبة «دورية قيادة الأركان».

حصل في العام ١٩٩٩ على اللقب الثاني في العلاقات الدولية، وكانت رسالته حول شكل اتفاقية استراتيجية تحمل الصراع الإسرائيلي السوري، ولاحقاً كان مستشاراً في طواقم المفاوضات مع الجانبين الفلسطيني والأردني.

في يوم ٥ شباط ٢٠١٤، نشر عومر بارليف مقالاً في موقع «إن آر جي» الاخباري الإسرائيلي، يرد فيه على مشاريع قوانين وخطط سياسية تدعو إلى إبقاء منطقة غور الأردن تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، ويشرح أن على إسرائيل أن تكتفي بترتيبات أمنية ومراقبة، وأن تنسحب.

ويختتم المقال بمقرة توضح بعض توجهاته السياسية، وجاء فيها ما يلي: «إن اتفاق انتهاء الصراع يشكل العمود الفقري للأمن القومي الإسرائيلي، ويثبت إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، سوية مع هذا، هناك بعض الأخطار، ولكنها ليست أخطاراً تهدد وجود إسرائيل، وهذا بخلاف التهديد الناشئ من استمرار الوضع القائم، الذي قد يحوّلنا إلى دولة ثنائية القومية. إن السيادة الإسرائيلية في غور الأردن، مع أو دون بلدات (مستوطنات) إسرائيلية، لا تشكل ضماناً لمنع هذه الأخطار، لا بل إن هذه السيادة من شأنها أن تكون عقبة أمام تحقيق الاتفاق ذاته، وكما أنها تضعف خط الدفاع في الجهة الشرقية».

وبضيف: «يجب التوقف عن بث أجواء التخويف، واتخاذ قرار بشأن الطرق الأكثر فاعلية للحفاظ على الأمن، والشروع بمبادرة سياسية وقيادتها، فهذا ما فعلته الصهيونية منذ ظهورها، وهذا ما علينا فعله».

إلا أن بارليف هو من بين النواب الذين يبدون تقارباً لمواقف اليمين المتشدد، فهو مثلاً المبادر الأول في هذه الولاية البرلمانية لمشروع قانون بناء جدار الاحتلال في الجهتين الشرقية والجنوبية للضفة المحتلة، السابق ذكره هنا. كذلك نشير من خلال رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، أن بارليف امتنع عن التصويت على تمديد قانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية، حينما طرح للتصويت في حزيران ٢٠١٦، إلا أنه أيد تمديد القانون، حينما طرح للتصويت في منتصف حزيران الحالي.

ويشكل بارليف نموذجاً للتحوّلات الجارية عند غالبية نواب حزب «العمل».

عميرام ليفين

عميرام ليفين (٧١ عاماً) هو من أبرز جنرالات الجيش الإسرائيلي في سنوات التسعين، خاصة حينما تولى قيادة الجيش في جنوب لبنان، قبل أن يتولى قيادة المنطقة الشمالية، وقد أمضى ليفين كل حياته في الجيش، إلى أن خلع البرية العسكرية في العام ١٩٩٨، وقد عينه رئيس الحكومة في حينه بنيامين نتانياه، نائباً لرئيس جهاز المخابرات الخارجية «الموساد»، وبقي في منصبه لفترة قصيرة.

لم يبرز ليفين في واجهة الحياة العامة والسياسية، وهذه المرة الأولى التي يقرر فيها خوض السياسة ومباشرة للناقد على رئاسة حزب «العمل». ولكن من الأمور اللافتة أنه في الآونة الأخيرة، عبر عن دعمه لمنظمة «لنكسر الصمت»، وهي منظمة لجنود وضباط احتياط تعمل على توثيق شهادات الجنود عن التنكيل بالشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وتلقى هذه المنظمة الجريئة هجوماً مستمراً من الحكومة الحالية ورئيسها، ولذا فإن دعم الجنرال احتياط ليفين لهذه المنظمة يحمل مؤشرات سياسية.

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي